دور النظم الاجتماعية في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد
دراسة اجتماعية تحليلية

فهد بن عبد الرحمن الخريف
قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل
الأحساء، المملكة العربية السعودية

الملخص:
الفساد مشكلة تهدد الدول والمجتمعات وتعيق تنميتها وقدرات أجيالها، لذا بذلت الدول والمؤسسات الحكومية وغيرها جهودا لتعريفه، وتحديد أنواعه ومؤشراته، من أجل مكافحته.

وتمثلت أهمية هذه الدراسة في أنها تُبرِز قوة الأنظمة الاجتماعية في مواجهة الفساد بالمملكة، وهدفت الدراسة إلى تعريف مفهوم الفساد وما يتعلق به من مفاهيم، وتحليل بعض النظم الاجتماعية بالمملكة لبيان فاعليتها وجاهزيتها من حيث بناؤها في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد.

واعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون (Content Analysis)، وتم تصميم استمارة تحليل المحتوى لوحدات مجتمع الدراسة الذي تمثل في بعض النظم الاجتماعية بالمملكة -أبوابًا ومبادئ ومواد- كالنظام الأساسي للحكم، ونظام هيئة الرقابة والتحقيق، ونظام هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» وسياسة التعليم.

وكان من أبرز نتائج الدراسة: تبيّن وجود العديد من النظم الاجتماعية بالمملكة مسؤولة عن تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، وأن مضامينها قوية وفاعلة، بحيث حددت أنواع الفساد، وحددت آليات مكافحته بالتوعية أولا، ثم بالرقابة، والتحقيق، أو بالتنسيق بين الأجهزة المسؤولة عن ذلك، وبالمتابعة المباشرة من أعلى سلطة بالمملكة مقام رئيس مجلس الوزراء جلالة الملك.

أما عن توصيات الدراسة فأبرزها: ضرورة تنمية الوازع الديني لدى أفراد المجتمع لردعهم ذاتيا عن الفساد، ونشر قيم النزاهة -كالأمانة والشفافية ومبدأ المساءلة- لتصبح ثقافة مجتمعية، ورفع مستوى الأجهزة الرقابية تأهيلا وعددا، وإعطاؤها كامل الصلاحية لممارسة مهام عملها.

الكلمات المفتاحية: تعزيز النزاهة، الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، النظام التربوي، النظم الاجتماعية.

المقدمة:

يعد الفساد ظاهرة اجتماعية مرضيّة، انتشرت منذ أقدم الأزمنة في كثير من المجتمعات، واستمر حتى زمننا الحالي، وفي مجتمعاتنا الحالية؛ غير أن الفساد كمًّا، ونوعًا، وأسبابًا، وتعريفا، يختلف بحسب المجتمع الذي يظهر فيه الفساد وينتشر.

ونتيجة لذلك الاختلاف السابق، فقد تضاعف الاهتمام الدولي لمحاولة تعريف الفساد، وتحديد أهم مؤشراته، وأنواعه، من أجل مكافحته والقضاء عليه، وذلك منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي؛ مما تطلّب تعاونا دوليًّا على مستوى الحكومات، والبرلمانات، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، في محاولة لوضع خطة إستراتيجية تضمن الحد من الآثار الناجمة عن الفساد بكل صوره المعاصرة، التي طالت البلدان المتقدمة بضررها، وبقدر أكبر من الضرر في البلدان النامية، التي تبدو أشكال الفساد فيها أكثر، وأكبر ضررًا. (سعيدي، 2005م، 338).

ومن الجهود الدولية المُنظَّمَة لمكافحة الفساد جهود «منظمة الشفافية الدولية» التي بدأت نواة إنشائها عام 1993م، بمنظمة صغيرة غير ربحية تكافح الفساد، إلى أن تطورت وأصبح لها مكتبا في ألمانيا و(100) مئة مكتب على مستوى العالم[1].

ومن جهود الدول في مكافحة مشكلة الفساد المستشرية إداريا وماليا..إلخ، سن القوانين، والأنظمة، وتشكيل الهيئات، والمجالس، والبرلمانات، (ومجالس الشورى) والمؤسسات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية التي لكل منها صلاحيتها المنهجة في مكافحة الفساد في مجال مجتمعي محدد أيضا، كما أوجدت الدول صيغا تنسيقية بين سلطاتها في محاربة الفساد؛ والمملكة العربية السعودية وهي الدولة التي قامت منذ تأسيسها على الكتاب والسنة، لم تغفل عن كل ما يوطد الأمن بمفهومه الشامل، والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد بشتى أشكاله وصوره، حيث بدأت جهودها منذ التأسيس على يد الملك

(1) Transparency .History. Retrieved on 24-12-2016 from: http://www.transparency.org/whoweare/history.

عبد العزيز طيب الله ثراه، وقبل توحيدها، وقد أثبتت العديد من الوثائق التاريخية، والقرارات حرصه كمؤسس لهذا الكيان على قمع الفساد، ومنع استغلال السلطة بشكل فيه استغلال للآخرين، واستمرت الجهود في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في عهد ملوك المملكة حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله.

ويمكن سوق كثير من الشواهد على حرص المملكة العربية السعودية على مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في ذات الوقت، فلا أدل على ذلك من الإشارات الصريحة عبر العديد من الأبواب والمواد في النظام الأساسي للحكم بالمملكة وإنشاء ديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة التي تقوم بتنفيذها ومتابعتها هيئة مكافحة الفساد «نزاهة». فمن المهم جدا التحليل السوسيولوجي لبنودها المتعددة التي جاءت لحفظ النظام الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع وفق الفكر الإسلامي، ولذا تفتقت المشكلة البحثية في ذهن الباحث كما تتضح فيما يلي:

المبحث الأول:
(مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومفاهيمها)

مشكلة الدراسة:

اهتم علم الاجتماع بدراسة النظم الاجتماعية وتحليلها، وذلك من منطلق رؤية اجتماعية بحتة، بوصف تلك النظم الاجتماعية -كالتشريعي والتربوي والسياسي والاقتصادي..إلخ- ظواهر اجتماعية، لا يخلو منها مجتمع، فليس علم الاجتماع مشرّعا ولا سياسيا ولا تربويا بحتًا، لكنه يتناولها بالدراسة والتحليل لأنها تؤثر على المجتمع، وتتأثر بها في حلقة دائرية من التأثير والتأثر.

حيث يعرّف علم الاجتماع بأنه: الدراسة العلمية للمجتمع، وعلم الظواهر الاجتماعية، وعلم دراسة النظم الاجتماعية، وعلم دراسة العلاقات الاجتماعية، وذلك من منطلق فلسفة اجتماعية، هي: التنظيم الاجتماعي «Social Organization» (هندي وعبد الله، 2006م، 12-13). أي، أن المجتمع ونظمه الفرعية هي نتاج مجموعة من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي ينتج عنها كل ما نراه بالمجتمع ومنها النظم الاجتماعية والثقافة..إلخ. كما ينتج عن التفاعلات والعلاقات الرديئة ظواهر سلبية انحرافية كموضوع الفساد التي تحاول هذه الدراسة وصفه وتحليله وتفسيره.

فيعتبر الفساد ظاهرة اجتماعية مرضيّة، ينتشر في قطاعات عديدة من الدولة، وله آثاره السلبية تنعكس على مستويات عدة في المجتمع، ويطال ضرره الجيل الحاضر، ويمتد بتهديده إلى مقدرات الأجيال القادمة وتنميتهم المستدامة وأهدافها.

ويعتقد الباحث أنه لا يمكن تفسير مشكلة الفساد -بصوره وأشكاله المتعددة- في أية مجتمع بعيدًا عن السياق الاجتماعي العام الذي يتفشى فيه الفساد، كما أن إحدى أهم المنطلقات لفهم الفساد ومحاولة القضاء عليه، أو تقليله، هي تحليل طبيعة النظم الاجتماعية، من خلال عدة تساؤلات مهمة، منها: هل توجد النظم الكافية والفاعلة في المجتمع؟ وهل تم بناؤها بالشكل القياسي شكلا ومضمونا؟ ثم هل تؤدي النظم الاجتماعية دورها المأمول والمقرر لها عند إنشائها؟ وهل النظم الاجتماعية المسؤولة عن تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد خصوصا فاعله وسالمة من مشكلة الخلل الوظيفي Dysfunction متعدد الأسباب؟ ذلك الخلل الذي يجعلها موجودة كنظم، لكن مع فاعلية معدومة، أو منخفضة جدا.

إن أهمية دراسة النظم الاجتماعية، وتحليلها تبدو عند الرغبة في تطوير المجتمع لأية مستوى منشود، وعند الرغبة في فهم وضع اجتماعي وتنظيمي معتل مختل، وذلك لأن النظم الاجتماعية كما يقرر(ناصر، 2004م، 159) -وغيره كثير- أن النظم الاجتماعية هي الركيزة الأساسية في بناء المجتمع، وذلك لما لها من وظائف مهمة تؤثر في جميع جوانب الحياة الاجتماعية إيجابا، أو سلبا، بوصف النظم الاجتماعية طرقا مقننة للسلوك الاجتماعي، من خلالها تتحدد وظائف وأدوار وقيم واتجاهات شاغليها بدقة وإجرائية متناهية، سواء كانوا أفرادا أو مجموعات أو مؤسسات.

وبتفحص مجتمعنا السعودي ونظمه الاجتماعية، ومدى تفشي بعض مظاهر الفساد، فيمكن القول أن مجتمعنا السعودي كغيره من المجتمعات، يوجد فيه إيجابيات كثيرة، وسلبيات، منها مشكلة الفساد، وقد دلت على ذلك العديد من الدراسات بمؤشراتها وإحصاءاتها، وكذلك العديد

من القرارات التشريعية والتنظيمية التي قامت بها السلطات المسؤولة بالمملكة العربية السعودية: كإنشاء هيئة لمكافحة الفساد التي تشرف على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، هذا فضلا عن وجود مؤسسات رقابية عديدة أسست مع بداية تأسيس المملكة العربية السعودية، كالمحاكم وديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، ووجود إدارات خاصة بالرقابة المالية والمتابعة في كل وزارة ودائرة، كل ذلك من أجل ضمان الحفاظ على الموارد المالية وحسن استغلالها، وحسن الأداء الإداري من مختلف المستويات بالقطاع الحكومي خاصة، وضمان ألا تُخترَق الأجهزة الحكومية في أنظمتها، وإجراءاتها من أجل تحقيق منافع ومصالح شخصية لشاغليها وغيرهم، في ظل ضعف الوازع الديني وضعف الرقابة والمحاسبة.

أهمية الدراسة:

من حيث الأهمية العلمية: تتركز أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول تقديم إضافة نابعة من تصور علم الاجتماع الذي يعنى بدراسة الظواهر والنظم والمشكلات الاجتماعية وغيرها، ومحاولة وصف الواقع بدقة من أجل تحليله وتفسيره والتنبؤ بمستقبله أملا في التحكم فيه. بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تحاول توظيف عدد من الموجهات النظرية في علم الاجتماع من أجل فهم وتفسير الفساد، وكيف يعمل، وما عوامل تغذيته. أما من حيث الأهمية العملية فيأمل الباحث أن تقدّم هذه الدراسة نتائج وتوصيات علمية واقعية، تعزز جهود الأفراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تعزيز النزاهة ومكافحة مشكلة الفساد بأشكاله المتعددة في المملكة، أو التقليل منه.

أهداف الدراسة:

1. تعريف مفهوم الفساد وما يتعلق به من مفاهيم.
2. تحديد أبرز أنواع الفساد في المجتمع ومؤشرات كل نوع منها.
3. تحليل بعض النظم الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية ومدى فاعليته من حيث بنائها في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد.
4. إيضاح المعوقات التي تحد من فاعلية النظم لاجتماعية في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد من وجهة نظر نظرية علم الاجتماع.
5. تقديم توصيات وآلية لتفعيل عمل النظم الاجتماعية في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل توجد نظم اجتماعية تعزز قيم النزاهة وتكافح الفساد بالمملكة العربية السعودية؟
2. ما المضامين التي تعزز القيم الإسلامية في النظم الاجتماعية بالمملكة؟
3. ما المضامين التي تعزز قيم النزاهة في النظم الاجتماعية بالمملكة؟
4. ما المضامين التي تكافح الفساد المالي في النظم الاجتماعية بالمملكة؟
5. ما المضامين التي تكافح الفساد الإداري في النظم الاجتماعية بالمملكة؟
6. ما مدى حرص قيادة المملكة العربية السعودية على متابعة تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد بالمجتمع؟
7. ما التوصيات التي تفعل دور النظم الاجتماعية في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة؟

مفاهيم الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على العديد من المفاهيم المهمة منها:

1. مفهوم الفساد Corruption:

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين العلماء والمهتمين من الباحثين، أو المنظمات الحكومية وغيرها لمفهوم الفساد، لكن بتتبع بعض الجهود الذي بذلت لتعريفه فيمكن تلمس العديد من المؤشرات التي بمجملها تحدد الإطار العام لمفهوم الفساد؛ وذلك بسبب أن له دلالات مختلفة باختلاف طرق ممارسته. فمن أشهر تعريفات الفساد، تعريف منظمة الشفافية الدولية "Transparency Niternational" أنه: إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة[1].

والفَسَاد في اللغة العربية: هو نقيض الصلاح،

(1) Transparency. What is corruption. Retrieved on 24-12-2016 from: https://www.transparency.org/what-is-corruption#what-is-transparency.

ومشتق من الفعل فَسَدَ يَفسُدُ ويَفْسِدُ فَسُودًا، فهو فاسِد، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح. (ابن منظور، د.ت، 3412)

ويقال عَمَّ الْفَسَادُ الْمَدِينَةَ: أي فشى فيها الْفِسْقُ واللَّهْوُ وَالانْحِلالُ وَعَدَمُ احْتِرَامِ الأَعْرَافِ وَالْقَوَانِينِ.

ومفهوم الفساد في اللغة الإنجليزية: مشتق من الفعل (corrupt)، ويعني وفق قاموس أكسفورد: تدهور القيم والأخلاق، وهو عمل يقترن بالرشوة والانحراف والتحلل والفوضى والجريمة المنظمة[1]. والفساد: ممارسات ملتوية تفتقر إلى النزاهة وتنطوي على الرشوة وعلى ممارسات غير شريفة[2]. ومن معاني الفساد أيضا: أنه سلوك سيئ غير قانوني، أو غير شريف، وخاصة من قبل أشخاص في مواقع السلطة[3].

وقد ورد مصطلح «الفساد» في القرآن الكريم بمعنى أشمل بحيث يشمل المعاصي والمخالفات في العديد من المجالات: كالمجال العقدي، أو الأمني، أو الاجتماعي، أو الأخلاقي..إلخ. قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم: 41)، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا. إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف: 56). وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلاَ يُصْلِحُونَ﴾ (الشعراء: 152). وغيرها في خمسين موضعا وآية من القرآن الكريم، وقد تصدى الشرع الحنيف للفساد بما يحول دون وقوعه، ومعالجته إذا وقع بغرس الوازع الديني، وتحذير أهل الإيمان، كما تصدى بالعقوبات المنوطة بالحكام لردع المفسدين.

2. مفهوم «مؤشر مدركات الفساد» Corruption Perceptions Index:

نتيجة للآثار السلبية للفساد على المجتمعات أفرادا، وجماعات، ومؤسسات، تنادت مجموعة من المهتمين لا يزيدون على عشرة أشخاص في عام 1993م من أهمهم Eigen Peter –المسؤول المتقاعد من البنك الدولي– لإنشاء منظمة صغيرة، غير ربحية تكافح الفساد، وتطورت المنظمة إلى أن نشأت منظمة الشفافية الدولية «Transparency» مع أمانتها في برلين بألمانيا ولها مكاتب تمثيل في بعض الدول الأوربية وأمريكا، ثم زادت المكاتب إلى 26 مكتبا بسبب الزخم العالمي المتنامي لوضع حد للفساد، وتنامت تلك المنظمة إلى أن أصبح لديها (100) فرع على مستوى العالم، وأصبحت منظمة الشفافية الدولية تصدر «مؤشر مدركات الفساد» «Corruption Perceptions Index» كل عام، يتم ترتيب الدول في ذلك المؤشر من الأقل فسادا وأكثر شفافية، إلى الأكثر فسادا وأقل شفافية، بدءًا من عام 1995م إلى عام 2015م وتتبادل دول العالم المراكز وفق ذلك المؤشر كل عام، وفيما يتعلق بآخر تقرير صدر وهو عن العام 2015م فقد تصدّرته كأقل الدول فسادا وأكثر شفافية: الدنمارك، فنلندا، فالسويد، فيما ظهرت: قطر، والإمارات، والأردن، والسعودية، كأقل الدول العربية فسادا، فيما تذيلت السودان القائمة قبل الصومال وكوريا الشمالية كأكثر الدول فسادا في العالم، وأقل شفافية[4].

3- مفهوم النزاهة Integrity:

يعتبر مفهوم النزاهة من المفاهيم شديدة الأثر في الوقاية من الفساد، ومكافحته. وفي اللغة العربية النزاهة مشتقة من مصدر نَزُهَ نَزاهةً، وتَنَزَّهَ تَنَزُّهًا، أي إذا بَعُدَ، ونَزَّهَ نفْسَه عن القبيح: نَحَّاها، والنَّزاهةُ البُعْد عن السُّوء وتركُ الشبهات. وإنَّ فلانًا لنزيه: إذا كان بعيدًا عن اللُّؤْم، ويقال: هم قوم أنزاه، أي يتنزهون عن الحرام. (ابن منظور، د.ت، 4401).

ومعنى النَّزَاهَة اصطلاحًا: قال المناوي: (النَّزَاهَة: اكتساب المال من غير مَهَانة، ولا ظُلْم، وإنفاقه في المصارف الحميدة. (موقع الدرر السنية، د.ت).

وفي اللغة الإنجليزية تعني النزاهة Integrity: الصدق مع وجود مبادئ أخلاقية قوية،

(1) Oxford Dictionaries. Corruption. Retrieved on 24-12-2016 from: https://en.oxforddictionaries.com/definition/corruption.

(2) Dictionary. Corrupt. Retrieved on 24-12-2016 from http://www.dictionary.com/browse/corrupt?s=t.

(3) Cambridge dictionary. Corruption. Retrieved on 24-12-2016 from: http://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/corruption.

(4) Transparency .cpi2015 #map. Retrieved on 24-12-2016 from:http://www.transparency.org/cpi2015#map-container.

والشهامة والسلامة الكاملة[1]، وتعني النزاهة في اللغة الإنجليزية أيضا: الصدق والشرف والنزاهة والاستقامة الشخصية وفي العمل، ورفض الكذب، أو السرقة، أو الخداع بأي شكل من الأشكال، وتعني الثقة وطهارة اليد[2].

4. مفهوم الشفافية Transparency:

الشفافية في اللغة العربية من الشّفف، أو الشّف، أي: الثوب الرقيق، وقيل: الستر الرقيق الذي يُرى ما وراءه، وقد يكون من شفافية البلور، ورجل شفاف، أي: يتحدث بوضوح تام. (ابن منظور، د.ت، 2290).

وقد عرّفت منظمة الشفافية الدولية الشفافية Transparency بأنها: تسليط الضوء على القواعد والخطط والعمليات والإجراءات، بمعرفة (ماذا، ولماذا، وكيف ذلك..إلخ)، وتعني أيضا ضمان أن الموظفين العموميين وموظفي الخدمة المدنية، ومديري وأعضاء مجلس الإدارة ورجال الأعمال يعملون بشكل واضح ومفهوم، بالتقارير عن أنشطتهم، وذلك يعني أن بإمكان الجمهور محاسبتهم. وهذه هي أضمن طريقة للتصدي للفساد، وتساعد على زيادة الثقة في الناس وفي المؤسسات التي يعتمد عليها مستقبلنا[3].

وقد عرّف هلال (2007، 59) الشفافية، بأنها: حق كل فرد من العاملين، أو المتعاملين من المواطنين في الوصول إلى البيانات، والاطلاع على المعلومات، وأليات صنع السياسات، واتخاذ القرارات ذات العلاقة، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي. وتمثل الشفافية مدخلا لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة، وكذلك المساعدة على اكتشاف الفساد.

5. مفهوم المساءلة Accountability:

وهي من المفاهيم والإجراءات التي تسهم في مكافحة الفساد، حيث يدرك كل مسؤول مهما كان مستواه الوظيفي بمسؤوليته عن أية إجراء يتخذه بشكل خاطئ. وقصدت بها منظمة الشفافية الدولية: أن يحمل الأفراد والهيئات والمنظمات (العامة والخاصة والمجتمع المدني) مسؤولية الإبلاغ عن أنشطتها وتنفيذ صلاحياتها بشكل صحيح. ويشمل أيضا مسؤوليتهم عن الأموال، أو غيرها من الممتلكات، والعُهد. والشفافية من الواجبات على الحكومات، والشركات، والمجتمع المدني لضمان قدر أكبر من المساءلة، من أجل ضمان ثقة الجمهور[4].

6. مفهوم البناء الاجتماعي Social Structure – أو المجتمع برؤية أخرى:

يشير مفهوم البناء الاجتماعي إلى نمط من الترتيب والتنظيم بين الأجزاء الداخلة في تكوينه، حتى يؤدي وظيفته الكلية، التي تعتمد على تأدية مكوناته وأنساقه ونظمه الفرعية لوظيفتها. وفي أبسط تعاريف البناء الاجتماعي –من وجهة نظر علم الاجتماع– أنه: نظم متعددة (سياسي، تشريعي، تربوي، أسري، اقتصادي..) متساندة متكاملة يعتمد بعضها على بعض.

ويرى هيربرت سبنسر –وغيره من علماء الاجتماع– أن فكرة البناء الاجتماعي جاءت من فكرة مماثلة البناء الاجتماعي بالكائن الحي، من حيث إن الكائن الحي يتكون من عدة أجزاء مختلفة، لكل جزء وظيفة يؤديها وهذه الوظائف تكمل بعضها البعض. كما يتكون البناء الاجتماعي أيضا من مجموعة من الأنساق الاجتماعية Social systems، وكل نسق يتكون بصفة أساسية من شخصين أو أكثر يتفاعلان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في موقف مشترك، من خلال رموز مقرة ثقافيا وفق قيم ومعايير وأدوار محددة، وفي مجمل تلك العمليات يتكون المجتمع (غيث، 1990م، 443–447).

وعليه فالبناء الاجتماعي يتكون من: أدوار اجتماعية Social Roles، ومعايير اجتماعية Social Norms، وقيم اجتماعية Social Values، وكيانات جمعية Collectivities، وطبقات اجتماعية Social Classes، وأنماط من الصراع الاجتماعي.

(1) Oxford Dictionaries .Integrity. Retrieved on 24-12-2016 from:https://en.oxforddictionaries.com/definition/integrity.

(2) Merriam Webster. Integrity. Retrieved on 24-12-2016 from: http://www.merriam-webster.com/dictionary/integrity.

(3) Transparency. What is corruption? Retrieved on 20-10-2016 from: https://www.transparency.org/what-is-corruption#define.

(4) Transparency .Accountability. Retrieved on 20-10-2016 from: https://www.transparency.org/glossary/term/accountability.

7. مفهوم النظام الاجتماعي Social Order:

تحظى ظاهرة النظام الاجتماعي باهتمام كبير جدا بين علماء الاجتماع، حتى أن من ضمن أهم التعريفات لعلم الاجتماع بأنه: علم دراسة النظام الاجتماعي، وذلك لتأصل موضوع النظام بالمجتمعات القديمة والحديثة، وإن كانت النظم الاجتماعية في المجتمعات القديمة تأخذ شكلا بدائيا وبسيطا، لكنها تؤدي وظيفتها وفقا لبساطة المجتمع. أما في المجتمعات الحديثة فتبدو النظم الاجتماعية فيها أكثر رسوخا وعناية وأكثر تعقيدا في ذات الوقت.

وقد تناول فلاسفة علم الاجتماع قضية النظام الاجتماعي وأهميته للاستقرار العام بالمجتمع، بل وربطوا بين وجود النظام الاجتماعي وسلامته بأداء وظائفه وبين وجود المجتمع بحد ذاته، فانهيار النظام الاجتماعي هو انهيار للمجتمع، أو إصابته بما نسميه في علم الاجتماع بالمرض الاجتماعيSocial disease، أو الخلل الاجتماعي Social disorder.

واستقى أغلب فلاسفة علم الاجتماع فكرة النظام الاجتماعي من فكرة النظام في بنية الجسد البشري التي يسودها التساند والتآلف والانسجام والتكامل، ويعتل الجسد باختلال وقصور في وظائف نظمه، أو الصراع بينها. وفي هذا الصدد يشير (حسن، 2003م، 306) إلى أمر معلوم لدى المهتمين بعلم الاجتماع إلى أن أفلاطون Platon، ومكيافلي Machiavel، ورواد نظرية العقد الاجتماعي Social Contract الذين جعلوا من وجود النظام الاجتماعي همهم الأول ومحورا لنظريتهم، وربطوا بين وجود المجتمع واستقراره وتطوره مرتبط بوجود النظام الاجتماعي بنظمه الفرعية المتعددة الاجتماعي.

هذا فضلا عن المُحدَثِين من علماء الاجتماع كأوجست كونت August Conte، وإميل دوركايم Durkheim، الذي ربط بين استقرار المجتمع واستمراره وبين وجود بنائه بنظمه المتعددة فعالا، كما أنه يجب وجود نسق أخلاقي يغرس ضرورة الالتزام والامتثال والخضوع للمعايير التي يرتضيها العقل الجمعي Collective mind -أو الضمير الجمعي Collective conscience- في ذوات الأفراد التابعين له، مع وجود نظام عقوبات وجزاءات لمن تسول له نفسه الخروج عن ذلك الامتثال لقواعد الجماعة ومعاييرها، وذلك يحقق وظيفة المحافظة على كيان المجتمع. (الخشاب، 1981م، 653).

ونحن عندما نتحدث عن النظام الاجتماعي، أو النظم الاجتماعية فإنه لا يمكن إغفال مفهوم مهم جدا يتضمنه البناء الاجتماعي، ألا وهو مفهوم الوظيفة Function بمعناها الاجتماعي، وهو مفهوم محوري، وقصد به (Merton, 1968: 77): النتائج الموضوعية التي يمكن ملاحظتها والتي تسهم في الحفاظ على النسق، والتي يقصدها المشاركون في النشاط. لذلك فتصور المجتمع على أنه بناء يقوم على النظام العام بما يتضمنه من نظم فرعية: كالنظام السياسي، والنظام التشريعي، والتربوي، والإداري، والأسري، والقيمي الأخلاقي..إلخ، فكل هذه النظم لها دور، ووظيفة مهمة، يجب القيام بها وفقا لما تقرره السلطة التشريعية، أو ما سبق وأن عبرنا عنه بالعقل الجمعي الذي يقوم على معايير وقيم ولوائح وإجراءات ومكافئات وجزاءات.. إلخ، فالنظام التشريعي في المملكة العربية السعودية يقوم على ما جاء من نصوص قرآنية وأحاديث نبوية شريفة، ومصادر تشريعية أخرى، كلها كافية وقادرة على تعزيز القيم لدى المجتمع أفرادا، وجماعات ومؤسسات، وفي ذات الوقت قادرة على مكافحة الفساد، ومحاربة المفسدين في شتى المجالات، مهما كانت طرقهم، وأساليبهم.

ومن المفاهيم المهمة الداخلة في مفهوم البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية مفهوم التكامل الاجتماعي Social Complementarity: وهي العملية التي بمقتضاها تحقيق الوحدة الكلية بين مكونات البناء الاجتماعي، أو النظم الاجتماعية المختلفة، ضمانا لتحقيق الامتثال، والإجماع عند التفاعل بين الأفراد، والجماعات، أو النظم المكونة للبناء الاجتماعي. (العرابي، 1991م، 126).

فالأنظمة الاجتماعية: كالتشريعي، والسياسي، والتربوي، والقيمي، والاقتصادي..إلخ يفترض -ومن خلال إستراتيجية تخطيطية- أن يؤدي كل منها دوره المحدد عند بنائه، بالإضافة إلى تحديد آليات تكامله مع غيره من النظم، وعلى سبيل المثال، فمن وظائف النظام السياسي بناء النظام التشريعي، حيث يسهمان سويًّا في بناء الأنظمة الأخرى من: تربوي واقتصادي وثقافي..إلخ، وفق لوائح إجرائية، وأنظمة عمل، ولوائح معلنة

للجميع ومكتوبة. ومن أجل التأكد من وجود التكامل بين أنظمة الدولة، فيوجد العديد من السلطات الأخرى كالقضائية، والتنفيذية، وأجهزة المتابعة والرقابة، وبأساليب فعالة إذا مورست بصرامة وجديّة، كتحقيق الشفافية، وتحمل المسؤولية، وحفظ حق النظام في المساءلة عن أية قصور لأي فرد، أو جماعة، أو مستوى، أو وحدة، أو نظام من مكونات البناء الاجتماعي.

هذا وقد يطرأ على النظام الاجتماعي، أو أحد نظمه الفرعية ما يسمى بالخلل الوظيفي والتوتر، أو تصدع العلاقات الاجتماعية، أو في مكونات النسق بشكل كامل أو جزئي، مما يولد حالة من عدم التوازن والاستقرار، وبالتالي ينشأ مناخ مناسب لممارسة الفساد بكل أشكاله، وفي كل المجالات، مستغلين تدهور قيم النزاهة والعدالة والشفافية التي هي مقرّة في النظام، لذا فالبناء الاجتماعي ونظمه الفرعية لديهما من الآليات المتضمنة فيهما والقادرة على إصلاح الخلل الطارئ Disorganization، بسبب انحراف الأفراد وأعضاء الجماعة عن القيم المقرة والمعايير الموضوعة، ومن تلك الآليات والمفاهيم: مفهوم الضبط الاجتماعي Social control : المعتمد على السلطة والجهات الرسمية، أو من خلال المؤسسات غير الرسمية. ومن المفاهيم أيضا إعادة التنظيم الاجتماعي Social Reorganization، ومفهوم وآلية الإصلاح الاجتماعي Social Reform، الذي من خلاله يصلَحُ الخلل الاجتماعي بإعادة التنشئة الاجتماعية Re-socialization بأنواعها المتعددة: أسرية، وتربوية، وإدارية، وسياسية..إلخ، كما أن عملية الإصلاح قد تطال البناء الاجتماعي في ذاته، أو أحد أنظمته الأساسية، أو الفرعية، أو أحد مستوياته العليا، أو الوسطى، أو الدنيا، كما قد تطال الإصلاحات السياسات العامة، والإجراءات، واللوائح، والخطط، والمسؤولين..إلخ.

8. أنواع الفساد:

تناول العديد من المهتمين والباحثين أفرادا ومؤسسات أنواعا من الممارسات التي يمكن أن تحدد أبرز أنواع الفساد الذي تم رصده، وعموما فإن الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة، ويشمل مساحة واسعة من الأعمال، والتصرفات غير المشروعة، فهو مشكلة معقدة تتشعب أسبابها وتتنوع آثارها، وتشمل أنواعا مختلفة من أنماط السلوك الشاذة.

وقد حددت منظمة الشفافية الدولية أنواعا من الفساد، وقسمته بوصفه من الآفات الكبرى التي تصيب المجتمعات، إلى أقسام هي:

فساد كبير: وهو الذي يرتكب من جهات عليا بالحكومات.

وفساد صغير: وهو سوء المعاملة اليومية من الموظفين والعموميين أثناء تفاعلهم مع المواطنين العاديين، ومحاولتهم الحصول على الخدمات والسلع في مجالات كثيرة.

وفساد سياسي: وهو التلاعب بالسياسات والمؤسسات والنظام الداخلي من قبل صانعي القرار السياسي من أجل تخصيص الحفاظ على القوة والمكانة والثروة[1].

ومن أهم ممارسات الفساد: (الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، الابتزاز المالي بالتهديد، أو العنف، هدر المال العام، توظيف الأموال العامة لغير ما خصصت له، التهرب والمساعدة على التهرب من الضريبة، والواسطة، وتسريب المعلومات، وتفضيل ذوي الصلات والقربى في التعيينات في الوظائف والعقود، والمزاجية في إصدار القرارات الإدارية دون التقيد بالقوانين والأنظمة، والحصول على العمولات عند ترسية العقود أو المناقصات، والإهمال الجسيم بما يلحق ضررا جسيما بالأموال العامة..إلخ)، ولا تقتصر هذه الممارسات الفاسدة على القطاع العام، بل قد تكون أكثر ظهورا في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني.

9. العلاقة بين الشفافية والفساد:

تسعى كثير من الدول -بأفرادها ومؤسساتها ونظمها الاجتماعية- إلى مكافحة الفساد، وتبذل الجهود الكبيرة من أجل تحقيق ذلك، لكن في ذات الوقت نجد أنها تخفق في القضاء على الفساد بأشكاله، ولعل من أكبر الأسباب لذلك الإخفاق هو انعدام الشفافية، بمعنى أن كمية من

(1) Transparency .Corruption .Retrieved on 24-12-2016 from: https://www.transparency.org/what-is-corruption#define.

الغموض تحيط بكثير من العمليات الأساسية في الإدارة بمختلف مستوياتها، كعمليات صنع واتخاذ القرارات المؤسسية، وتحديد الصلاحيات، وغموضا في المساءلة وتحمل المسؤولية تجاه القرارات والممارسات الخاطئة.

لذا فشيوع الشفافية في الدولة أو المنظمة أو الإدارة يمنع من عزلتها، بل ويعزز ثقة المواطنين والمتعاملين فيها، كما أنه يرسخ المعايير الأخلاقية ومواثيق العمل المؤسسي، التي يؤمل عند تطبيقها أن يتلاشى الفساد بكل أشكاله، أو على الأقل يتضاءل إلى مستويات متدنية.

وعلى ذلك يمكن القول وبعبارة مباشرة وفي شكل تقرير نظري يحدد العلاقة بين متغيرين: مستقل وهو إجراءات الشفافية، وتابع هو الفساد. أي أنه: كلما زادت إجراءات الشفافية قلَّ الفساد، والعكس صحيح. لذا يجب اتباع آليات تحقق الشفافية إداريا وماليا، ويكون بالعمل بمبدأ سيادة الشرع والقانون والنظام، وتفعيل الرقابة والمساءلة والمحاسبة من قبل أجهزة الدولة المحددة نظاما، ونشر تقارير مستمرة تطلع المواطنين على تدبير شؤون الدولة، ورفع وعي المواطن تجاه مسؤولياته نحو مكافحة الفساد في نفسه ومجتمعه.

تكاليف الفساد وآثاره:

للفساد المستشري في أي مجتمع العديد من الآثار السلبية الوخيمة، وذلك لأن الفساد ظاهرة متشعبة، فهو يمارس في قطاعات عديدة من المجتمع، ويؤثر سلبا عليها، ولذلك نجد أن كثيرا من المؤسسات المهتمة والباحثين أولوا الآثار السيئة للفساد اهتماما كبيرا على مستوى الرصد، والمتابعة والدراسات والإحصاءات، أو على مستوى إصدار التوجيهات والمبادئ لمقاومة الفساد. هذا وقد حددت منظمة الشفافية الدولية «Transparency» بعضا من الآثار السلبية للفساد حيث إن الفساد: (يضر بالمجتمعات بالعديد من الطرق، كما أنه في أسوأ الحالات، يكلف الأرواح، ويكلف الناس حريتهم، أو صحتهم، أو أموالهم)، وقسمت منظمة الشفافية تكلفة الفساد إلى أربع فئات رئيسية هي:

1. **على الصعيد السياسي**: فالفساد هو العقبة الرئيسية أمام الديمقراطية وسيادة القانون؛ ويفقد مؤسسات المجتمع شرعيتها.
2. **على الصعيد الاقتصادي**: فالفساد يستنزف الثروة الوطنية لصالح السياسيين والتنفيذيين الفاسدين، الذين يتجاهلون تسخير الثروات في مشاريع البنية التحتية من مدارس ومستشفيات وطرق..إلخ، إلى الاستثمار المنصب على مصلحتهم الشخصية.
3. **على صعيد النسيج الاجتماعي للمجتمع**: فالفساد يقوض ثقة الشعب في النظام السياسي، وفي المؤسسات وقياداتها[1].

المبحث الثاني:

دور النظم الاجتماعية في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد

- **النظم الاجتماعية Social Systems:**

يعرّف المجتمع في أبسط تعاريفه بأنه: مجموعة من الناس يقيمون على أرض دائمة ولديهم نظام، والنظام هنا بمعناه العام الذي يمكن تفصيله بمجموعة النظم الاجتماعية: كالنظام السياسي والتشريعي والتربوي والاقتصادي والأسري والثقافي..إلخ، وعلى ذلك يمكن التساؤل التالي: لماذا تعتبر النظم الاجتماعية ضرورية في المجتمع؟ والإجابة عن ذلك تتلخص فيما ذكره (ناصر، 2004م، 159) أن تلك النظم الاجتماعية هي المسؤولة عن تنظيم العلاقات بين الأفراد في مختلف شؤونهم وحاجاتهم، بما لديها من قوة قهر تلزم الأفراد بالخضوع والطاعة لها.

فبدون النظم الاجتماعية الفاعلة تصبح الحياة فوضى، وينتشر الفساد الاجتماعي والأخلاقي والإداري والاقتصادي، بل بدون النظم الاجتماعية ينهار المجتمع بأكمله.

وفي هذا المبحث نحاول بيان دور بعض النظم الاجتماعية في مكافحة الفساد، من خلال فحص وتحليل تلك النظم -من وجهة نظر علم الاجتماع- على مستوى التشريع، والإجراءات، واللوائح المكتوبة التي تنظم طبيعة عمل النظام، وتحدد طبيعة علاقته بغيره من النظم الاجتماعية، وطبيعة علاقته بالبناء الاجتماعي الكلّي.

وفيما يلي نتناول في دراسة تحليلية لبعض النظم الاجتماعية في المجتمع السعودي، من حيث

(1) Transparency. Costs of corruption. Retrieved on 20-10-2016 from: http://www.transparency.org/what-is-corruption#costs-of-corruption

التعريف النظري، واللوائح والمواد، لاستخراج مدلولات لوائحها وموادها في مكافحة الفساد من الناحية الاجتماعية.

- **النظام التشريعي Legislature:**

تمهيد وتعريف:

يُسمَّى النظام التشريعي في بعض الدول وأنظمة الحكم المختلفة «بالسلطة التشريعية»، وتختلف أساسيات وربما تفاصيل ومجالس ولجان تلك السلطة وهيئاتها من دولة إلى أخرى، كما تختلف واجباتها وصلاحياتها ومصادر استقاء واشتقاق أنظمتها وقوانينها. غير أن الهدف العام لها -مع اختلاف تسمياتها- هو ضمان الوصول إلى تشريعات وأنظمة وقوانين وإجراءات تحقق استقرار المجتمع ونموّه.

ويمكن القول بأن النظام التشريعي Legislature يتكون من قوانين مكتوبة، أو شفهية، يعبر عنها عادة «بالدستور» الذي تسنه الهيئة التشريعية في الدولة[1].

وتعرّف السلطة التشريعية بأنها: مجموعة من الأشخاص أو «هيئة» لديهم القدرة على وضع القوانين وتغييرها[2]. وقد عرّف الدستور الأردني السلطة التشريعية بأنها: جهاز فعال يؤدي دورا رقابيا وتشريعيا داخل هرمية الدولة وبنائها، ومن وظائفها: الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وتشريع القوانين. وفرض الرقابة المالية في قضايا الميزانية العامة للدولة وإقرارها. (الدستور الأردني).

- **مقدمة عن النظام التشريعي بالمملكة العربية السعودية (السلطة التنظيمية):**

إن المتأمل بنظرة تحليلية موضوعية للسلطة التشريعية بالمملكة العربية السعودية ليجد وضوحا صريحا يمثل توجه الدولة بوصفها دولة عربية إسلامية، ويتضح ذلك من مجمل أنظمة الدولة، وخاصة في أبواب النظام الأساسي للحكم، ففي باب المبادئ العامة حددت هوية الدولة، وفي بقية الأبواب تناول لمقومات المجتمع السعودي، ومبادئ الدولة الاقتصادية، وحقوق وواجبات جميع الأفراد والمستويات في الدولة، وتم تفصيل السلطات بالدولة، والشؤون المالية، وأجهزة الرقابة.

لذا فالسلطة التشريعية بالمملكة أسست نظاما لمجتمع مسلم طامح للرقي والتقدم، نظاما يعزز قيم النزاهة، ويحارب الفساد والمفسدين دون هوادة، انطلاقا من فهم مصدري التشريع القرآن الكريم والسنة النبوية.

وفيما يلي سيتم استعراض لبعض الأنظمة واللوائح والمواد في بعض السلطات التشريعية والتنفيذية في المملكة العربية السعودية والتي من خلالها يتضح عزم المملكة وجديتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الأجهزة الحكومية وفي المجتمع بشكل عام، وهذه الأنظمة هي: النظام الأساسي للحكم بالمملكة، ونظام ديوان المراقبة العامة، ونظام هيئة مكافحة الفساد «نزاهة»، ونظام هيئة الرقابة والتحقيق.

- **النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية: Basic Law in Saudi Arabia**

صدر النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية عام 1412هـ الموافق 1992م في عهد خادم الحرمين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود -رحمه الله- بالأمر الملكي رقم أ/ 90 وتاريخ 27/ 8/ 1412هـ، منظما للسلطات، ومصادر التشريع، وراسما خارطة طريق تضمن الاستقرار والتقدم للدولة.

ففي الباب الأول من النظام الأساسي للحكم في المادة (1) جاء (أن المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم)، وبالتالي فمصدر التشريع في المملكة محدد بما حدده الشرع المطهر الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا وشملها، كما يفهم ضمنا من المادة السابقة مكافحة الفساد إداريا كان أم ماليا أم أخلاقيا..إلخ، وذلك لأن الدين الإسلامي دين صلاح لا فساد، ومن المادة السابقة يستطيع كل مواطن أو محتسب أو مسؤول أن يؤدي مسؤوليته الدينية أولا والوطنية ثانيا نحو تعزيز قيم النزاهة في نفسه ومن حوله، وأن يكافح الفساد بأشكاله بالإبلاغ وفق القنوات الرسمية التي تتلقى تلك

(1) Business Dictionary. Legal system. Retrieved on 24-12-2016 from: http://www.businessdictionary.com/definition/legal-system.html.

(2) Merriam Webster. Legislature. Retrieved on 24-12-2016 from: https://www.merriam-webster.com/dictionary/legislature.

البلاغات. وفقا للمادة (43) من الباب الخامس: (مجلس الملك ومجلس ولي العهد، مفتوحان لكل مواطن، ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون).

وجاء النظام الأساسي للحكم في المملكة منظما للسلطة التشريعية وغيرها من السلطتين القضائية والتنفيذية ونظم طبيعة العلاقة بينها، حيث جاء في الباب السادس المادة (44) (أن السلطات في الدولة تتكون من: السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية، وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها، وفقا لهذا النظام وغيره من الأنظمة). فتحديد السلطات الثلاث، وتحديد طبيعة العلاقة التعاونية فيما بينها في أداء وظائفها لهو دليل واضح أن النظام التشريعي بالمملكة قد جُهِّز من حيث البنية الإدارية على مبدأ الشفافية لمكافحة الفساد بأشكاله، فالسلطة القضائية المستقلة تَقضِي والتنفيذية تنفّذ، والتنظيمية تنظم كل الإجراءات واللوائح التي تضمن النزاهة وتكفل العدالة والمساءلة.

ومن شواهد أصالة التشريع بالمملكة واهتمامه بمقدرات الدولة ومحاربة الفساد، أنه جاء محذرا ومبينا في الباب الرابع «المبادئ الاقتصادية» في المادة (16): (أن للأموال العامة حرمتها، وعلى الدولة حمايتها، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها). ولذا فقد أسست أجهزة مخصصة للرقابة على إيرادات الدولة بكل أشكالها، وذلك إدراكا من السلطة التشريعية أن الفساد يستهدف الأموال العامة.

وفي الباب الثامن «أجهزة الرقابة» المادة (79): (تتم الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، والرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، ويتم التأكد من حسن استعمال هذه الأموال والمحافظة عليها، ورفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء) وهذه المادة التشريعية هي أداة تنفيذية مباشرة للأجهزة المخصصة بكل مستوياتها الإدارية في تتبع ورقابة الفساد في الأموال العامة الذي قد يرتكب في أجهزة الدولة. كما لم يغفل النظام التشريعي بالمملكة عن مكافحة الفساد الإداري أيضا، ففي المادة (80) ورد أنه (تتم مراقبة الأجهزة الحكومية، والتأكد من حسن الأداء الإداري، وتطبيق الأنظمة، ويتم التحقيق في المخالفات المالية والإدارية، ويرفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء. ويبين النظام الجهاز المختص بذلك، وارتباطه، واختصاصه). (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 1412هـ).

المواد السابقة التي تم استعراضها من النظام التشريعي، أو النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية تؤكد على متانة وصرامة التشريع في السعودية في مواجهة الفساد ومكافحة المفسدين ماليا وإداريا.. وهي قوة كبيرة، وتوجيه صريح لممارسة الجهات الرقابية دورها في تحقيق الشفافية وتفعيل مبدأ المساءلة القانونية والنظامية، ويتضح ذلك من ختم أغلب المواد السابقة بعبارة (ويرفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء)، فهذه التقارير سيترتب عليها مساءلة ومحاسبة لكل مقصر، وسيترتب عليها نقطة انطلاق جديدة لتدقيق وحوكمة أداء وإجراءات وصلاحيات تطبق لاحقا.

- **نظام ديوان المراقبة العامة:**

General Auditing Bureau

وهو جهاز مستقل يعنى بالرقابة الإدارية المالية، وقد أنشئ عام 1344هـ، وهذا حضور مبكر لمفهوم الرقابة المالية قبل توحيد المملكة العربية السعودية، وقبل تبلور النظام الإداري بها، وذلك دليل على حرص قادة المملكة منذ عهد الملك عبد العزيز طيب الله ثراه إلى اليوم على ضبط ورقابة موارد الدولة المالية، والحرص على رفع الكفاءة الإدارية، وتأسيس مبادئ كالحوكمة والشفافية والمساءلة، من أجل الحفاظ على مقدرات الدولة، ودرءًا للفساد الإداري والمالي المحتملين. كما يتضح ذلك أيضا من استعراض رؤية ديوان المراقبة العامة السديدة التي توضح أنه: (جهاز رقابي مهني متطور، يتمتع بالاستقلالية والمصداقية، يسهم في تحقيق الانضباط المالي ورفع كفاءة أداء الأجهزة المشمولة برقابته، ويعمل على ترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة والمساءلة)، ورسالته التي خطّت آلية الرؤية السابقة (إحكام الرقابة المالية على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها ومراقبة كافة الأموال المنقولة والثابتة والتحقق من حُسن استعمالها والمحافظة عليها، وكذلك الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من استخدامها لمواردها بكفاءة واقتصادية

وفعالية لبلوغ الأهداف المرسومة لها بنجاح). كما جاء في نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 9) وتاريخ 11/ 2/ 1391هـ، في المادة (7) (يختص ديوان المراقبة العامة بالمراقبة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة أموال الدولة الثابتة والمنقولة، ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها). (ديوان المراقبة العامة، 1391هـ).

ورد في رؤية ورسالة ديوان المراقبة العامة وبعض مواد نظامه مفاهيم كفيلة بتعزيز النزاهة وترسيخها لدى الأفراد والموظفين والمؤسسات والأجهزة الرسمية والخاصة كالشفافية والحوكمة والمساءلة، والرقابة المالية، وحسن الاستعمال.. إلخ) هذه المفاهيم على مستوى وجوده في النظام التشريعي والإداري هي غاية في الصراحة والقوة والوضوح، كما تعكس متانة النظام التشريعي بالمملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي، وهي كذلك في مجالات أخرى تنظم إشباع المواطنين لاحتياجاتهم، وتكفل قيامهم بواجباتهم، وأن يحصلوا على حقوقهم.

- **نظام هيئة الرقابة والتحقيق:**

Control And Investigation Board

أنشئت الهيئة بموجب المرسوم الملكي رقم م/ 7 وتاريخ 1/ 2/ 1391هـ وهي هيئة مستقلة ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء تختص بالرقابة على حسن الأداء الإداري وتطبيق الأنظمة والتحقيق في المخالفات المالية والإدارية والادعاء فيها أمام المحكمة المختصة.

وتعتبر صلاحيات رئيس الهيئة كصلاحيات الوزراء، وبها وكالتان (لشؤون الرقابة، ولشؤون التحقيق) وعدد من الإدارات.

وتراقب هيئة الرقابة والتحقيق وتحقق في التالي:

أولا: في مجال الرقابة

يخضع لرقابة الهيئة ما يلي:

- الموظفين والعاملين المدنيين بجميع الجهات الحكومية إلا من استثني بنظام خاص.
- الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة، ومنشآت القطاع الخاص التي تخضع لإشرافها.
- المؤسسات والشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها أو تضمن لها حدًّا أدنى من الربح.

وتختص الهيئة في مجال الرقابة بما يلي:

- إجراء الرقابة اللازمة للكشف عن المخالفات الإدارية والتأكد من حسن الأداء، وإذا تكشف للهيئة أثناء ممارساتها لاختصاصها أيٌّ من جرائم الوظيفة العامة أو غيرها من المخالفات الأخرى تحيط الجهة المختصة بذلك.
- الرقابة على الأجهزة الحكومية للتأكد من مدى التزامها بتطبيق أحكام نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية والأنظمة والتعليمات المكملة له. فحص الشكاوى والإخباريات وما يحال إليها من الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية، وما يرد إلى الهيئة من معلومات.
- بحث ما تنشره وسائل الإعلام عن أوجه القصور بالأجهزة الحكومية.
- التأكد من سلامة تطبيق الأنظمة واللوائح والإجراءات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية وأنها تتم وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات المقررة.
- التعاون والتنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى وتبادل المعلومات في مجال اختصاصها.
- التأكد من مدى قيام الجهات الحكومية بدورها في متابعة القطاعات الأهلية التي تشرف عليها، وذلك من خلال مراقبة أعمال تلك القطاعات.
- الرقابة على مشاريع الأشغال العامة والمشاريع الخدمية.
- متابعة حسن استخدام السيارات الحكومية.
- إجراء تفتيش دوري على المباني المستأجرة للتأكد من صلاحيتها وحسن استعمالها وملاءمتها لحاجة العمل.

ثانيا: في مجال التحقيق

يخضع للتحقيق الإداري الذي تقوم به الهيئة جميع الموظفين والعاملين المدنيين بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة ما عدا من تنظم إجراءات تأديبهم بأنظمة ولوائح خاصة.

تختص الهيئة في مجال التحقيق بالتحقيق في الآتي:

- المخالفات المالية والإدارية بالجهات التي تخضع لرقابتها أو تحال إليها بموجب أنظمة
- أو أوامر سامية أو قرارات مجلس الوزراء.
- حالات التقصير في تنفيذ العقود الحكومية.
- حالات عدم التقيد بالأنظمة والتعليمات

الخاصة بالالتزام بالاعتمادات المقررة بالميزانية.
- مع كل موظف أو مسؤول سواء بمركزه الوظيفي أو باسمه الشخصي إذا صدر حكم نهائي من المحكمة الإدارية يشير إليه بالمسؤولية الإدارية أو الجنائية وترتب على ذلك الحكم إلغاء قرار إداري أصدرته جهة حكومية أو الزمها بتعويض ذوي الشأن عن قراراتها أو أعمالها.
- الموظف الذي تُكتشف مخالفته من قبل جهاز الرقابة بالهيئة أو الجهات الرقابية الأخرى.
- الموظفون الذين تطلب جهتهم الإدارية فصلهم لارتكابهم مخالفات إدارية.
- الموظفون المنسوب إليهم ارتكاب مخالفات في جهة غير التي يعملون بها.
- الموظفون الذين يتبعون أكثر من جهة ومنسوب إليهم ارتكاب مخالفة أو مخالفات مرتبط بعضها ببعض.
- الموظف الذي صدر بحقه حكم نهائي من محكمة أو جهة مختصة بعقوبة في جريمة ولم تكن هذه الجريمة موجبة للفصل بقوة النظام.
- الموظف الذي يمتنع عن تقديم التسهيلات والبيانات والوثائق لعضو الهيئة أثناء أدائه لعمله.
- الموظف الذي يتسبب في تأخير الرد على استفسارات الأجهزة الرقابية بعد مضي شهر من تاريخ وصول الخطاب له.
- الموظفون المنتهية خدماتهم بالتقاعد أو الاستقالة المنسوب إليهم ارتكاب مخالفات أثناء خدمتهم إذا كانت العقوبة تستوجب الفصل.
- الادعاء في القضايا التي تحال من الهيئة إلى المحكمة المختصة. (هيئة الرقابة والتحقيق، 1391هـ).

- **هيئة مكافحة الفساد «نزاهة»: National Anti-Corruption Commission**

أنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية بالمرسوم الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ذي الرقم: أ/ 65 وتاريخ 13/ 4/ 1432هـ، وذلك انطلاقًا من قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ الله لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾، واستشعارًا من الملك للمسؤولية المُلقاة على عاتقه من أجل حماية المال العام، ومحاربة الفساد، والقضاء عليه، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها.

وترتبط الهيئة مباشرة بالملك، وتعمل دون الإخلال باختصاصات الجهات الرقابية الأخرى، على تلك الجهات تزويد الهيئة بأي ملاحظات مالية أو إدارية تدخل ضمن مهام الهيئة. (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، د.ت (أ)).

ومن خلال تحليل رسالة الهيئة التالية: (العمل على حماية النزاهة ومكافحة الفساد في الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة؛ لخلق بيئة عمل في تلك الأجهزة تتسم بالنزاهة، والشفافية، والصدق، والعدالة، والمساواة). يتضح أيضا مدى صراحة النظام التشريعي بالمملكة العربية السعودية في مواجهة مشكلة الفساد، حيث أنشئت هيئة خاصة مرتبطة بمقام الملك مباشرة، تهدف إلى مكافحة الفساد، وبناء نظمها الكفيلة بذلك الهدف، كما تطمح الهيئة إلى تفعيل مبادئ مهمة كالشفافية في أداء الأجهزة الحكومية، ونزاهة الموظفين بالقطاع، فتلك المبادئ المعلنة من قبل الهيئة، عندما تكون واقعا ممارسا في أجهزة الدولة سيتحقق للمواطن والمستفيد العدالة والمساواة في الفرص المتاحة والتي يجب أن يكون فيها التنافس عادلا، يعتمد الكفاءة والجدارة والتخصص معيارا.

كما يصدّق رسالة هيئة النزاهة قيمها التي تعمل بها، ومنها: الشفافية والعدالة. ومبادئها (المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه، للوصول للحقائق وكشفها دون تهيب، وعدم التفريق في المعاملة وفق المركز الوظيفي أو الاجتماعي، لمكافحة الفساد أينما وجد، بالإضافة إلى مبدأي السرية وحماية مصادر المعلومات والتبليغ عن أي فساد). (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، د.ت (ب)).

ونظرا لتعدد ممارسات الفساد وصعوبة حصرها بدقة، بسبب تجددها باستمرار، فقد وضعت الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد محددات عامة جدا لممارسات فاسدة، وهذا يمثل حرص الإستراتيجية والسلطة التشريعية بالدولة على ألاّ يكون هناك سلوكا أو ممارسة فاسدة غير مشمولة بالتجريم والمساءلة والملاحقة النظامية، وهذه المحددات هي أي سلوك (ينتهك القواعد والضوابط التي يفرضها

النظام، أو تهدد المصلحة العامة، وكذلك أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة). فهذه المحددات العامة فيها تضييق للفاسدين وممارساتهم المختلفة.

واعتبرت الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد أن مشكلة الفساد تشمل جرائم متعددة منها: الرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استعمال السلطة، والإثراء غير المشروع، والتلاعب بالمال العام واختلاسه، أو تبديده، أو إساءة استعماله، وغسيل الأموال، والجرائم المحاسبية، والتزوير، وتزييف العملة، والغش التجاري..إلخ. (هيئة مكافحة الفساد «نزاهة»، 1428هـ).

- **النظام التربوي Educational System**

مقدمة وتعريف:

يعتبر النظام التربوي أحد أهم النظم الاجتماعية التي يتضمنها البناء الاجتماعي، والمأمول منها تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال مدخلاته وعملياته ومخرجاته. حتى أن كثيرا من رجال الفكر الاجتماعي اطلقوا على القرن العشرين اسم «عصر التربية» وذلك لأن أغلب عمليات الإصلاح الاجتماعي Social Reform تعتمد على النظام التربوي بشكل أساسي.

وقد عُرّف النظام التربوي بعدة تعريفات، من أهمها، أنه: «نقل المعرفة والمهارات والقيم بطريقة رسمية نظامية». فيما يذهب البعض من العلماء إلى تضمين طرق نقل المعرفة غير الرسمية إلى النظام التربوي. (لطفي، د.ت، 185). وبناء على التعريف السابق فتتضمن المعرفة معرفة النشء والمواطنين بشكل عام واجباتهم تجاه مجتمعهم، ومعرفة النظم التي تمنحهم الحق في الإسهام في مكافحة الفساد بالمجتمع، كما أنه من القيم التي تغرس وتنقل للأجيال قيم النزاهة والشفافية والعدالة.

ويعرّف النظام التربوي بأنه: «الإطار الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها من الغايات، والأهداف، والأنظمة، والطلاب، والمعلمين، وشتى العاملين في قطاع التعليم، والمباني المدرسية والإمكانات المادية، والمناهج والمقررات..إلخ، وما يربط بين هذه المكونات جميعها من علاقات وظيفية، وما يحدث بينها من تفاعل وتعاون وتكامل بقصد تحقيق غايات وأهداف معيّنة مرسومة سلفا هي أهداف التعليم ببلد ما» (الغامدي، د.ت، 17).

وقد بيّن كثير من علماء التربية وعلم الاجتماع وغيرهم من المهتمين أهمية التربية في إحداث التغير الإيجابي في المجتمع، من خلال المساهمة في إعداد أفراد المجتمع لتحقيق أهدافه، وتعزيز الدور الإيجابي للأفراد، ومكافحة الظواهر الاجتماعية السلبية كالفساد بأشكاله المتعددة المتجددة، برفع الوعي لدى الأجيال.

وفي هذا الصدد يؤكد عدد من علماء التربية قدرة النظام التربوي بمؤسساته المختلفة على تغيير القيم السلبية في المجتمع وإحلالها بقيم أخرى إيجابية، وكذا بخلق الوعي لدى المواطنين بضرورة إحداث التوازن في المجتمع وذلك بممارستهم للقيم والعادات التي تطور المجتمع، وبالتزامهم بالنظام المشروع كممارسة لتحقيق جميع الأهداف الفردية والمجتمعية. (مرسي، 1995م، 83-95)

فالتربية عامل من عوامل التغيير في المجتمع ووسيلة من وسائله Agent بتربية الأجيال على العمل بالمعايير التي يرتضيها المجتمع لنفسه، والتربية تعتبر شرطا Condition للتغير القيمي بالمجتمع، فبدون الإعداد السليم للعناصر البشرية التي يؤمل منها إحداث التغيير الإيجابي في المجتمع -من معلمين وقادة ومدربين وأساتذة- لا يمكن للمجتمع أن يحقق أهدافه، والتربية أثر من آثار التغير Effect بمعنى أن المجتمع يمد النظام التربوي بالمصادر اللازمة مادية وبشرية وغيرها كمدخلات، تجرى عليهم العمليات التربوية اللازمة على الوجه الأكمل، فتعود تلك العناصر عوامل مؤثرة في المجتمع، في عملية دائرية.

ولا شك أن النظام التربوي في أي مجتمع يعتمد على العديد من العمليات الاجتماعية Social Proses من أجل تحقيق أهدافه المرسومة، وأبرز هذه العمليات وأساسها عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة على وجه التحديد وبعض المؤسسات المجتمعية الأخرى، والمجتمع بشكل عام، وإذا مورست بشكل موجه فتسمى بعملية التربية التي من اهتماماتها الرعاية والتهذيب لكل جوانب الفرد، ومنها الجانب المتعلق بالجانب الخُلُقي كإكساب الفرد أساسيات قواعد السلوك ومعايير الجماعة التي ينتمي إليها، وقيمها، ومن أهم القيم التي يمكن غرسها في النشء والأفراد في طفولتهم وشبابهم، امتدادا إلى مرحلة الشباب

لتكون مقوما من مقومات مكافحة الفساد بالمجتمع؛ قيمة قيم النزاهة، وقيمة الشفافية، وقيمة الرقابة والمسؤولية الذاتية.. وغيرها، بحيث يمارسها الفرد في نفسه فيصلحها، ويكون قدوة لإصلاح جماعته ومجتمعه. كما يمكن ممارسة التنشئة في شكل مؤسسي يعتمد على المناهج، والمقررات، والأنشطة، وطرق التدريس فتسمى تعليما، كما هو معمول به الآن في المدارس والمعاهد والجامعات..إلخ.

لذا يرى الباحث أن النظام التربوي يعتمد عمليات ومفاهيم من أهمها: (المدخلات، والعمليات، والمخرجات)، فجودة المدخلات -النشء والطلاب- من حيث الاستعداد، وجودة العمليات التي تمارس عليهم من مناهج وأنشطة وإجراءات وتدريس.. هما ضمان للوصول لمخرج قوي مؤهل بكل أهداف النظام التربوي التي وضعت قبل. كما لا يمكن إغفال وجود الفكر الإستراتيجي في النظام التربوي، الذي يضمن وحدة الأهداف ما بين مؤسسات النظام التربوي: كالأسرة، والمدرسة، والمسجد، والجامعة، ووسائل الإعلام..إلخ، مع الإيمان باختلاف العمليات الفنية الممارسة في كل مؤسسة باختلاف ظروفها، وباختلاف الأهداف المرحلية المراد غرسها، وباختلاف المرحلة العمرية للمدخلات في كل مؤسسة.

وبتفحص النظام التربوي الذي تمثله وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بشكل أساسي، والمعتمدة بقرار مجلس الوزراء في عام 1389هـ بعد أن كتبتها اللجنة العليا لسياسة التعليم بوزارة المعارف، نجد فيها كثيرا من التشريعات، والأنظمة المعزّزة لقيم النزاهة ومكافحة الفساد. فقد ورد تعريف لها في مادتها الأولى: (السياسة التعليمية: هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداء للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبية لحاجات المجتمع وتحقيقا لأهداف الأمة وهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة، والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به)، فمن هذا التعريف يتبيّن الفكر الإستراتيجي في هذه الوثيقة الهادف لتكوين مواطن صالح، أو مخرج تعليمي متكامل متوازن، حيث حددت الوثيقة أن من واجبات النظام التربوي: (تعريف الفرد بربه ودينه، وأن أساسها الإيمان بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبيا ورسولا). فإذا عرف الفرد ربه ودينه ورسوله، والتزم بتعليماتهم؛ فبالتأكيد سيكون لدينا نشء وأفراد قد اكتسبوا معارف نافعة، وقيما إسلامية وإيمانية عديدة، من ضمنها قيم النزاهة والشفافية والأمانة والانتماء للوطن.. وغيرها، وهذه القيم كفيلة بمكافحة الفساد، أو التقليل منه، بشرط أن تكون تلك القيم سلوكا ممارسا، يُؤكَّد في شتى مؤسسات النظام التعليمي: أسرة ومدرسة وجامعة، وبالوسائل والعمليات المتعددة: تنشئة وتربية وتعليم.

والملاحظ أيضا على السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية أنها تعتمد المنهج التكاملي والمستمر من أجل تحقيق أهدافها، حيث تبنّت واهتمت بالنشء -أو الطالب- منذ بداياته في دور الحضانة ورياض الأطفال مرورا بالمرحلة الابتدائية فالمتوسطة فالثانوية فمرحلة التعليم العالي، كما لم تستثنِ متغير النوع، فقد شملت الذكور والإناث أيضا مع الاعتقاد باختلافهم في نواحي كثيرة، واتفاقهم في أخرى، كما شملت أنواع التعليم الفني والمعاهد المتخصصة، والتعليم الأهلي والتربية الخاصة وتربية الموهوبين، وتعليم الكبار ومحو الأمية.

كما لم يُغفل النظام التربوي بالمملكة العربية السعودية في سياسته التعليمية الاهتمام باختيار القائمين على التربية والتعليم، والمدرسة والمناهج ورعاية الشباب، والمكتبات ووسائل الإعلام.. وغيرها، كل ذلك من أجل الوصول إلى مُخرج تعليمي معزز بالقيم الإسلامية العديدة التي تجعل من ضمن واجباته صلاحه في نفسه ومجتمعه، ومكافحته للفساد فيهما.

فالنظام التربوي بالمملكة العربية السعودية متكامل ومربوط بالسياسة العامة للدولة وأنظمتها التي (تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخُلقا وشريعة وحكما ونظاما متكاملا للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة).

وورد في والنظام التربوي في المملكة العربية السعودية في سياسته التعليمية المادة: (22) أن: (النصح المتبادل بين الراعي والرعية بما يكفل الحقوق والواجبات، وينمي الولاء والإخلاص)، والمادة (33): (تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء أمته، ويشعر بمسؤوليته لخدمة

بلاده والدفاع عنها)، فهاتان المادتان هما تعبير واضح عن مدى اهتمام النظام التربوي بالمملكة على غرس قيم نبيلة في نفس المواطن السعودي، كقيمة النصح بين الراعي والرعية، وتعزيز قيمة الولاء والإخلاص، وقيمة الصلاح الذاتي البنّاء، وكذلك قيمة تحمل المسؤولية، فهذه القيم تعزز في النفس قيمة النزاهة والشفافية بين مستويات الدولة راع ورعية، مسؤول وموظف، وتدعو لِتحمّل المسؤولية الفردية والاجتماعية في مكافحة كل ما يخل ويضر بالمجتمع، وعلى رأسها الفساد بكل أشكاله، أخلاقي أو إداري أو مالي.

وورد ضمن سياسة التعليم في الباب الثاني أن من غاية التعليم وأهدافه العامة المادة (28): (تهيئة الفرد ليكون عضوًا نافعًا في بناء مجتمعه)، فالنفع للوطن مسؤولية الفرد، ومن أوجه النفع مكافحة الفساد والفاسدين، ضمانا لتماسك المجتمع وتنميته اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا..إلخ.

كما تضمن السياسة التعليمية خطوات إجرائية عملية تسهم في تحقيق النظام التربوي لأهدافه المرسومة، وذلك عندما أولت في بابها السادس، مادة (195) عناية خاصة باختيار القائمين على التربية والتعليم، وذلك لانهم أساس من أسسه حيث: (يتم اختيار القائمين على التربية والتعليم من ذوي الكفاية العلمية والتربوية والفنية والخلق الإسلامي النبيل)، فمن يتحلى بالكفاءة علميا وتربويا فهو بالضرورة يعرف واجباته ومسؤولياته تجاه دينه ووطنه وولي أمره، ويعرف أيضا كيفية زرع قيم النزاهة والأمانة في طلابه، ويعرف كيفية تطبيق تلك القيم لتصبح سلوكا ممارسا منه قبل طلابه، فمكافحة الفساد ليست شعارات ترفع، ولا معارف تظل حبيسه العقول، ولكن إجراءات عملية، يجب أن تطبق على أرض الواقع، وذلك -مثالا وليس حصرا- بالتعاون مع جهود الدولة ضد الفساد بأشكاله المتعددة، فالفاسد فردا كان أم مجموعة أم مؤسسة، إنما يعيشون في وسط اجتماعي، يجب أن يكون واعيا، يتظافر بجهوده الجهات المعنية بمكافحة الفساد، للقضاء عليه.

وبتفحص النظام التربوي في المملكة نجد أنه لم يهمل دور وسائل الإعلام في تحقيق أهدافه، ففي المادة (225): (تسهم وسائل الإعلام في التوعية العامة، التي تمهد لتحقيق أغراض التعليم، وإزالة العقبات التي تحول دون تنفيذها، كما تسهم في تنمية روح الإيجابية بين المجتمع والمدرسة في التعاون مع الجهات التعليمية، للوصول إلى ما يحقق أهداف التربية والتعليم على خير الوجوه)، وفي المادة (226): (تعاون وسائل الإعلام في حملة التثقيف العام، لإتمام ثقافة الطلاب من جهة، وتزويد أفراد الأمة بما يرفع مستواهم الثقافي من جهة أُخرى). (وثيقة سياسة التعليم بالمملكة، 1995م).

فهناك مفاهيم توليها السياسة التعليمية اهتمامها، ويدعمها الإعلام أيضا، كالتوعية العامة، والروح الإيجابية بين المدرسة والمجتمع، وهي إيجابية تصب في موضوع تعزيز القيم، ولا سيما قيمة النزاهة، وقيمة مكافحة الفساد.

المبحث الثالث:

أولاً: الإحصاءات حول موضوع الدراسة

بالرجوع إلى المصادر الرسمية حول إحصاءات الفساد في المملكة العربية السعودية، خاصة ما نُشِر على موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، والتي تشمل مجمل البلاغات التي تم التقدم بها لهيئة (نزاهة) والمشمولة باختصاص الهيئة، والبلاغات غير المشمولة باختصاصها، يتضح حجم الفساد الإداري والمالي وغيرهما من خلال عدد البلاغات المقدّمة من المواطنين، وهو ما نتناول تحليله فيما يلي من جداول وإحصاءات.

فعدد البلاغات عن الفساد الإداري والمالي وفي المشاريع والخدمات في المملكة العربية السعودية، يظهر في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1): عدد البلاغات الواردة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) عن السنوات من 1432-1435هـ

السنة	1432هـ	1433هـ	1434هـ	1435هـ	المجموع
البلاغات المشمولة باختصاص الهيئة	385	1620	2622	1278	6905
البلاغات غير المشمولة باختصاصات الهيئة	635	7859	3430	3206	15130
المجموع	1020	1479	6052	4484	22035

* تقرير أداء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، (1432-1435هـ)

يتضح من الجدول رقم (1) حجم البلاغات عن الفساد الإداري والمالي وفي المشاريع والخدمات في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال البلاغات المقدّمة إلى الهيئة من المواطنين من خلال قنوات تلقي البلاغات والمتمثلة في: البريد العادي، والبرقية، والفاكس، والحضور الشخصي للمبلِّغ، أو من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة، هذا وقد بلغ إجمالي البلاغات (22035) بلاغا، منها ما هو مشمول باختصاص الهيئة (6905) بلاغا، قامت هيئة (نزاهة) بدراستها: تحريا وتحققا، وجمعا للمعلومات حولها بواسطة ممثليها مكتبيا وميدانيا، وقد تم فرز تلك البلاغات وتصنيفها، ومن البلاغات ما هو غير مشمول باختصاصات الهيئة (15130) بلاغا، وبيان ذلك في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2): عدد البلاغات الواردة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) حسب طبيعة البلاغ وتصنيفه

	تصنيف البلاغ	عدد البلاغات حتى عام 1435	النسبة المئوية
1	فساد مالي وإداري	2337	% 34
2	تدني مستوى الخدمات والمشاريع	3985	% 58
3	قصور في الأنظمة أو إجراءات العمل	583	% 8
	المجموع	6905	% 100

* تقرير أداء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، (1432-1435هـ)

يتضح من الجدول رقم (2) عدد البلاغات عن الفساد والواصلة لهيئة (نزاهة) بعد تصنيفها إلى التالي:

- الفساد المالي والإداري وتكراره (2337) بلاغا، بنسبة إجمالية (34 %) من مجمل البلاغات، وتفصيل النسبة السابقة من 100 %، هو (سوء الاستعمال الإداري بنسبة 39 %، يليه إساءة استخدام السلطة بنسبة 15 %، فإساءة استخدام المال العام بنسبة 14 %، ثم التزوير بنسبة 9 %، فالواسطة والمحسوبية ثم اختلاس المال العام بنسبة 7 % لكل منهما، فالتسيب الوظيفي بنسبة 5 %، فالرشوة بنسبة 3 %).
- الفساد الذي يتعلق بتدني مستوى الخدمات والمشاريع وتكراره (3985) بلاغا، بنسبة إجمالية (58 %) وتفصيل تلك النسبة من 100 % هو (تعثر أو تأخر في تنفيذ المشاريع الحكومية بنسبة 43.6 %، يليها سوء تنفيذ المشاريع الحكومية بنسبة 26.3 %، فتدني الخدمات الصحية 11.5 %، فتدني خدمات الطرق بنسبة 7.2 %، فتدني خدمات المياه، والصرف الصحي، وتهالك المباني الحكومية، وتدني الخدمات البلدية وخدمات الكهرباء بنسب متقاربة لا تزيد عن 3.6 %).
- فساد متعلق بقصور في الأنظمة أو إجراءات العمل وتكراره (583) بلاغا، بنسبة إجمالية (8 %)، ولم توضح تفاصيل تلك النسبة السابقة على موقع هيئة (نزاهة).

تعليق عام على الإحصاءات الواردة في الجدولين (1-2) وتفاصيلها:

من خلال استعراض وتحليل الإحصاءات السابقة، والتي تغطّي فترة قصيرة من تاريخ اهتمام المجتمع السعودي بمكافحة الفساد، وتغطّي أيضا جزءا من تاريخ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) وعملها وتلقّيها لبلاغات الفساد بالمجتمع، يتبيّن أن البلاغات المقدّمة هي عن الأعوام من (1432-1435هـ)، فقط، دون الأعوام الثلاثة من (1436-1438هـ) والتي لم يصدر فيها تقرير من هيئة (نزاهة).

كما يتضح من الإحصاءات السابقة وعيًا مجتمعيًّا حول دور المواطنين في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد الذي عبّر عنه المواطنون بالبلاغات عن ممارسات فساد مالية وإدارية، أو في المشاريع والإجراءات والأنظمة، ويتبيّن من الإحصاءات السابقة أيضا أن البلاغات المقدمة للهيئة لا تدخل كلها ضمن اختصاصها، الأمر الذي بالتأكيد يدخل ضمن اختصاصات هيئات ونظمًا تم تناول بعضها بالتحليل في هذه الدراسة، كنظام هيئة الرقابة والتحقيق، ونظام ديوان المراقبة العامة، أو غيرها.

ويجدر التنويه إلى أن هذه الدراسة لم تقوم لإثبات حجم الفساد الإداري والمالي بالمجتمع السعودي، فهذا ثابت بالإحصاءات الرسمية السابقة، وثابت من خلال صياغة الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وثابت أيضا من خلال إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) وهي المعنية بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية السالفة الذكر. وبناء عليه لم يتم استعراض دراسات سابقة هنا بسبب قلّة الدراسات في هذا المجال.

ثانيا: نظريات علم الاجتماع المفسرة للفساد

تقدّم النظرية في علم الاجتماع العديد من التفسيرات لمشكلة الفساد بوصفه خللا اجتماعيا. وتبين في المبحث الثاني من هذه الدراسة أن النظم الاجتماعية التي تم تحليل مضمونها -كالنظام التشريعي والنظام التربوي وغيرها- من خلال أبوابها وموادها المختلفة، تبيّن أصالتها في مكافحة الفساد على مستوى وجود الأنظمة واللوائح والمؤسسات الرسمية. لكن بالعودة إلى الواقع الاجتماعي نجد أن هناك ممارسات فاسدة، تهدد مقدرات الدولة وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما يؤثر على مستقبل أجيالها، ويحق لنا التساؤل التالي: لماذا يوجد الفساد بالرغم من وجود هذه النظم الاجتماعية التي عرّفته، وحددت مؤشراته، وحددت سبل مواجهته؟ ربما نجد الإجابة في نظريات علم الاجتماع، التي تناولت تلك الظاهرة المرضيّة الموجودة في المجتمع. وفيما يلي استعراض لبعض أهم التوجهات النظرية المعينة على فهم الفساد وتفسيره.

- **نظريّة التحليل الإستراتيجي (ميشال كروزييه)**

يعَدّ عالم الاجتماع الفرنسي ميشال كروزييه M.Crozier مؤسس التحليل الإستراتيجي، وقدم فهما جديدا لتحليل الإدارة Management، وقد ألف كتاب «الموظفون الصغار». وكتاب «الظاهرة البيروقراطية» بمساعدة آخرين، وقدم تحليلا لعلاقات السلطة في ظل التناقضات النسقية، وهذه التناقضات ستؤدي إلى إخلال التوازن الداخلي لعلاقات السلطة داخل التنظيم أو المنظمة، مما يؤدي إلى وجود جماعات ضاغطة تمارس السلطة دون سلطة فعلية لديها. وتساءل M.Crozier عن كون حرية الفاعلين واقعا، ووجود أنساق منظمة ومتلاحمة كواقع آخر. وانتقد النظريات التي تعطي أعضاء التنظيم أدوارا وسلوكا محددا عقلانيا متوقعا، واقترح نظرية للعقلانية تكون محدودة، حيث يتمتع كل فاعل بعقلانية محدودة خاصة به تسمح له بتدبير إستراتيجية شخصية، يحاول من خلالها إيجاد تدابير لتحقيق مآربه. وينطلق التحليل الإستراتيجي من مسلّمة بدهية مردّها أن الفرد في حالة العمل لا يمكن تحديد سلوكه كلية ولا أن نتحكم فيه، أو أن نتنبأ به. (خريبش، 2011، 573-576).

كما ينظر التحليل الإستراتيجي للتنظيم كبناء يتأثر بالقيود الخارجية، فهو بناء إنساني أو جماعة إنسانية مهيكلة تضمّ أعضاء يطوّرون إستراتيجيات خاصة، ويُهَيْكِلونها في نظام علاقات متأثرة بضغوطات التغيير للمحيط الدائم التغير. ونظرا لهذا التعقيد والتشابك الحاصل في مجال تدبير المؤسسة، فإنّ الملجأ من ذلك هو المسلمات الأساسية التي تعبّر عن الركائز القاعدية للتحليل الإستراتيجي التي يمكن أن نتناولها كما يأتي:

- لا يتقبل الأفراد أن يعاملوا كوسائل في خدمة الأهداف التي يحدّدها المنظمون في التنظيم (الأهداف الجماعية)، فلكلّ فردٍ أهدافه وأغراضه الخاصة التي تتعارض حتما مع أهداف التنظيم.
- رغم أنّ المصلحة العامة للمؤسسة تُرجّح على المصلحة الخاصّة؛ إلاّ أنّ سير هذه المؤسّسة يعتمد أساسا ويتوقّف على سير فاعليها المتميّزين، فكلّ فاعل له سماته وطبائعه وأغراضه.
- يصمّم الفاعل إستراتيجية خاصّة به تسمح له بتجسيد غايته وتلبية مطالبه وتحقيق أهدافه. (خريبش، 2011، 578).

وبالعودة إلى مشكلة الفساد المستشرية في بعض المؤسسات الرسمية -وغيرها- والتي تؤثر في مسألة تساوي الفرص أمام مختلف أفراد المجتمع للحصول على الوظائف والامتيازات التي تتيحها الدولة لمواطنيها، فضلا عن سوء التصرف في المال العام وغياب الحوكمة الرشيدة، فيمكن القول إنّ نظريّة التحليل الإستراتيجي تبدو ملائمة على اعتبار أنّ الفاعلين الاجتماعيين (الموظفين) يرسمون إستراتيجيات فردية ويغلّفونها بالمصلحة العامّة، غير أنّ هذه الإستراتيجيات الفردية

التي يتسرّب منها الفساد هي إستراتيجيات غير معلَنة، وإنّما يمارسها الفاعلون فيما يسمّيه ميشال كروزييه «منطقة الغموض، أو اللايقين» Area of uncertainty، ففي هذه المنطقة غير الشفّافة يتحرّك الأفراد لتحقيق أهدافهم الفردية حتى وإن تعارضت مع الأهداف الجماعية داخل المؤسّسة. منطقة الغموض واللايقين توفّر الأمان للفرد فيقوم بممارسات غير ظاهرة لزملائه ورؤسائه متظاهرا بأنّ ما يقوم به تقتضيه الأهداف الجماعية، هذا على مستوى الموظفين الصغار، أو الأقل سلطة. في حين تؤكّد «نظريّة التحليل الإستراتيجي» أنّ الإدارة العليا التنفيذية تمتلك سلطة حقيقية تمكّنها من الدخول في لعبة مصالحها الفردية، وبالتالي السقوط في متاهة الفساد الذي يكون إداريا أو ماليا أو أي ممارسة تصنف أنها فساد، وهذه الجهات -الأعلى سلطة- تفلت من المراقبة والأنظمة واللوائح، لأنّه من السهل عليها أن تتحرّك في المنطقة الرماديّة التي سمّاها كروزييه «منطقة الغموض واللايقين».

- **نظرية التنظيم البيروقراطي**

يعرف «ماكس فيبر» التنظيم البيروقراطي بأنه ذلك التنظيم العقلاني للجهاز الإداري في المنظمة وتأثيره على سلوك وأداء العاملين، وهي سلطة المكتب التي تستمد من مجموع القوانين والتعليمات التي يحتوي عليها التنظيم الرسمي القائم على مجموعة من المبادئ كتقسيم العمل، والتخصص الوظيفي وذلك بعيد عن كل ما هو ذاتي. (زويلف والعضايلة، 1996، 28-29).

وقد عرف «ميشال كروزييه» التنظيم البيروقراطي، من خلال المدخل الإنساني، حيث ربط بين تطوّرها وتضاؤل الحرية الفردية، والبيروقراطية منظّمة بشكل تسلسلي وتعتمد على سلطة حاكمة، كما أنّه تنظيم لا يستطيع تصحيح سلوكه عن طريق إدراك أخطائه السابقة، إذ إنّ القواعد التي تعتمد عليها البيروقراطية غالبا ما يستخدمها الأفراد لتحقيق أغراضهم الشخصية.

ويمكن التمييز في البيروقراطية بين طرحيْن يتضمّنان معانيَ مختلفة:

أولا: طرح إيجابي

وهو الطرح المثالي لعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر الذي استعمل المفهوم بشكل واسع بعد الثورة لصناعية وفق منهجه المعروف بالنموذج المثالي الذي يقوم على عدّة أسس منها:

1. توزيع المهامّ داخل التنظيم على أسس وظيفية دقيقة، تأخذ في الاعتبار التخصّص والخبرة والكفاءة، وأن العلاقات بين العاملين في التنظيم تكون على أساس التدرّج المستند إلى السلطة الإدارية، حيث تُقسّم المنظمة إلى مستويات تشبه الهرم، ولا يتمّ التواصل الإداري إلا من خلال مراعاة هذا التدرّج.
2. وجود مجموعة قواعد وتعليمات موضوعية تأخذ في الحسبان حسن سير العمل بعيدا عن الاعتبارات الشخصية للموظفين.
3. إيجاد نظام للخدمة في الإدارة يقوم على الموضوعية في الاختيار والتعيين وعلى الاستقرار والثبات في الأجور وعلى الوضوح والشفافية في المكافآت والترقيات.

ثانيا: طرح سلبي

يرى في البيروقراطية حالة من حالات الفساد الإداري، وهي إلى جانب كونها ظاهرة تتضمّن أبعادا متّصلة بعلاقات السلطة بين لفاعلين داخل التنظيم، فهي أيضا كاشفة عن نمط سلوكي قد يؤدّي إلى خفض الكفاية الإنتاجية للتنظيمات والمؤسسات، والاستخدام غير الرشيد للموارد المتاحة، والتهرب من المسؤولية والاهتمام الزائد بالشكليات من خلال التمسّك الزائد بحَرفية اللوائح القوانين دون الاهتمام بالهدف من وضع هذه القوانين وخصوصية الحالات المختلفة المعبّر عنها بـ «روح القانون»، بالإضافة إلى المغالاة والنزعة نحو السيطرة.

لذا قد ينشأ «الجمود التنظيمي» لبعد المسافة بين المستويات الدنيا من التنظيم وبين المستويات الأعلى. وبالتالي فكلما كبر حجم التنظيم أدى ذلك إلى ابتعاد مراكز اتخاذ القرارات عن مركز التنفيذ الفعلي للقرار؛ الأمر الذي يقلل من حرية المستويات الدنيا في الحركة ويخفض من قدرتها على التصرف، كذلك تتجه عملية اتخاذ القرارات إلى البطء، مما ينعكس في شكل جمود في العمل وبطء في الإجراءات. وبهذا الفهم قد تفضي البيروقراطية إلى غياب الحيويّة عن الإدارة ممّا يجعل البعض يلجؤون إلى طرق أخرى غير رسميّة لقضاء شؤونهم التي عطّلتها صلابة البيروقراطية، لذا قد يفسر الطرح

السلبي للبيروقراطية تفشي بعض الممارسات الفاسدة كالواسطة، وتقديم الرشوة، وتبادل المنافع والمصالح والخدمات..إلخ، وهذا يعتبر المدخل الأساسي الذي تُبنى عليه ممارسات الفساد.

- **النظرية الوظيفية**

تَعتَبِر النظرية الوظيفية أنّ المجتمع كلّ يتألّف من عدد العناصر المترابطة والمتفاعلة بينها، ولها علاقة بالكلّ، وكلّ جزء داخل المجتمع يؤدي وظيفة محددة.

ويرى الوظيفيون أنّ درجة الاستمرار والاطراد في البناء هي التي تحقق وحدته وكيانه ولا يمكن أن تتمّ إلا بأداء وظيفة هذا البناء، أي الحركة الديناميكية المتمثلة في الدور الذي يؤديه كل نظام، أو نسق في داخل البناء. فالوظيفة في البناء هي التي تحقق هذا التساند والتكامل بين أجزائه بحيث يفقد النسق أو البناء الاجتماعي معناه المتكامل لو انتُزِع من نظام ما. (إسماعيل، 1982، 240).

أي أن النسق الوظيفي يستند إلى فكرة الكل الذي يتألف من أجزاء يقوم كل جزء منها بأداء دوره، وهو معتمد في هذا الأداء على غيره من الأجزاء، وعليه فالعمليات الاجتماعية وما يتولّد عنها من علاقات اجتماعية إنّما تمثّل نماذج سلوكية وليدة شعور الأفراد باعتماد بعضهم على البعض الآخر، وحاجاتهم لتبادل المشاعر، وترابط الأفكار والنشاط، وهي تؤدي إلى ترابطات بنائية في العلاقات الوظيفية.

ويسلّم الفيلسوف «توماس هوبز» بأنّ البشر في «فطرتهم» أنانيون تماما وأنّ ذلك يفضي إلى ما أسماه «حرب الكل ضدّ الكل». الأمر الذي يقتضي وجود التنظيم الاجتماعي لتهذيب تلك النزعة الطبيعية وضبطها.

يمكن فهم مشكلة الفساد باعتماد المفاهيم الوظيفية، ذلك أنّ الفساد مظهر من مظاهر الاختلال الوظيفي الذي أصاب النسق الاجتماعي بسبب الاختلالات التي مسّت بعض أنساقه الفرعية أو كلّها، فالفساد يؤدّي إلى ضعف الضبط الإداري والاجتماعي وعدم فعالية الأجهزة الرقابية وإلى دخول الأفراد في حالة من الفوضى المقنّعة التي تحكمها لعبة المصالح بعبارة «نظريّة الألعاب»، (أي أنّ ما يربحه طرف يخسره طرف آخر)، وهو ما يؤدّي إلى حالات صراعيّة خفيّة تُنسِي الأفراد الأهداف الجماعية وتستغرقهم في تحقيق مصالحهم الفردية.

بالإضافة إلى أنّه يمكن فهم مشكلة الفساد لدى بعض أفراد المجتمع -أو الموظفين- من خلال مفهوم «الابتداع» وهو أحد السلوكيات الغير امتثالية مع التنظيم الاجتماعي، حيث يستجيب البعض لعدم عدالة النظام، أو عدم تساوي الفرص أمام جميع أفراد المجتمع بالتساوي، بابتداع أساليب غير مشروعة لتحقيق أهداف مقررة اجتماعيا، كأن يتم تزوير وثائق دراسية بسبب عدم تمكن الفرد من وجود قبول في مؤسسة تعليمية، أو ابتداع الرشوة كإحدى الطرق لتحصيل ما لم يستطيع الحصول عليه من خلال الإجراءات الإدارية والشروط المحددة نظاما، وقد فصل روبيرت ميرتون ذلك في نظريته عن ضغوط البناء الاجتماعي واللامعيارية.

المبحث الرابع:
(الإجراءات المنهجية للدراسة، ونتائجها ومناقشتها، وتوصياتها)

- **منهج الدراسة:**

تعتمد هذه على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المضمون Content Analysis، الذي هو طريقة بحث يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى معين. (العساف، 1989م، 235).

- **مجتمع البحث، (أو مجتمع التحليل):**

يمثل مجتمع البحث أو التحليل في هذه الدراسة مجموعة من النظم الاجتماعية هي: النظام التشريعي بالمملكة ويمثله النظام الأساسي للحكم، ونظام هيئة الرقابة والتحقيق، ونظام ديوان المراقبة العامة، ونظام هيئة مكافحة الفساد «نزاهة»، والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، والنظام التربوي بالمملكة ممثلا بوثيقة سياسة التعليم. وذلك لمحاولة تحليلها كيفيا وكميا لاستخراج الدلالات والمعاني من نصوصها وموادها التي تعزز قيم النزاهة وتكافح الفساد بالمجتمع ومؤسساته.

• **وحدة التحليل:**

تتعدد وحدات التحليل في منهج تحليل المضمون ما بين «كلمة أو عبارة أو موضوع..إلخ»، وفي هذه الدراسة فإن وحدة التحليل هي (العبارة التي تحوي نظاما أو توجيها ذا مضمون يعزز النزاهة أو يكافح الفساد).

نتائج الدراسة:

بخصوص الإجابة عن تساؤل الدراسة الأول:

- هل توجد نظم اجتماعية تعزز قيم النزاهة وتكافح الفساد بالمملكة العربية السعودية؟

يظهر تاريخ إنشاء وتأسيس النظم الاجتماعية التي تعزز النزاهة وتكافح الفساد في الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3): تاريخ إنشاء وتأسيس النظم الاجتماعية التي تعزز النزاهة وتكافح الفساد بالمملكة العربية السعودية

م	النظام	سنة الإنشاء
1	أول نظام أساسي للحكم (لم يقر لظروف متعددة)	1355هـ
2	النظام الأساسي للحكم الحالي بالمملكة	1412هـ
3	النظام التربوي (وثيقة سياسة التعليم بالمملكة)	1389هـ
4	نظام هيئة الرقابة والتحقيق	1391هـ
5	نظام ديوان المراقبة العامة	1391هـ
6	الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد	1428هـ
7	نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	1432هـ

يتضح من الجدول رقم (3) أن هناك العديد من النظم الاجتماعية التي تسهم في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية، ومنها: النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية، ونظام التعليم الذي تمثله وثيقة سياسة التعليم بالمملكة، ونظام هيئة الرقابة والتحقيق، ونظام ديوان المراقبة العامة، والإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، حيث تضمنت النظم المشار إليها أعلاه على أبواب ومبادئ ومواد مباشرة تسهم في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد بالمجتمع السعودي. وفيما يلي تحليل كمي (النتائج الكميّة) لمضامين بعض النظم الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية والتي تسهم في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وبالتالي الإجابة عن تساؤلات الدراسة من (3-6) وهي التالية: (ما المضامين التي تعزز القيم الإسلامية في النظم الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية؟ ما المضامين التي تعزز قيم النزاهة في النظم الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية؟ ما المضامين التي تكافح الفساد المالي في النظم الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية؟ ما المضامين التي تكافح الفساد الإداري في النظم الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية؟

تظهر مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في النظام الأساسي للحكم في الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4): مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في النظام الأساسي للحكم

م	المضمون	التكرار	%
تعزيز القيم الإسلامية وقيم النزاهة ومبادئها			
1	الدستور كتاب الله تعالى وسنة النبي	7	% 20
2	القرآن والسنة الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة	1	% 2.8
3	الحكم والأنظمة وتطبيقها وفق الشريعة الإسلامية	16	% 46
4	الشورى، والمساواة، العدل واحترام التقاليد والمشاعر	8	% 22.8
5	المساءلة لجميع مستويات الدولة	1	% 2.8

تابع جدول رقم (4):

م	المضمون	التكرار	%
	تابع (تعزيز القيم الإسلامية وقيم النزاهة ومبادئها)		
6	تعزيز الوحدة الوطنية	1	% 2.8
7	احترام النظام	1	% 2.8
	المجموع	35	% 100
	مكافحة الفساد المالي وحفظ المال العام		
1	جميع الثروات ملك للدولة وفق النظام	1	% 11.1
2	استغلال الثروات وحمايتها وفق النظام	2	% 22.3
3	للأموال العامة حرمتها	1	% 11.1
4	على الدولة حماية الأموال العامة	1	% 11.1
5	على المواطنين والمقيمين المحافظة على الأموال العامة	1	% 11.1
6	لا يجوز بيع أموال الدولة، أو إيجارها، أو التصرف فيها، إلا بموجب النظام	1	% 11.1
7	تسليم إيرادات الدولة إلى الخزانة العامة للدولة	1	% 11.1
8	يتم التحقيق في المخالفات المالية	1	% 11.1
	المجموع	9	% 100
	حقوق المواطنين		
1	حق المواطن في الشكوى أو المظلمة	1	% 50
2	حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له	1	% 50
	السلطات والنظم الرقابية وجودها وتعاونها		
1	تعاون السلطات (القضائية، السلطة التنفيذية، السلطة التنظيمية) ومرجعيتها للملك	1	% 16.6
2	تختص المحاكم في الفصل في جميع المنازعات والجرائم	1	% 16.6
3	نظام ديوان المظالم، ونظام هيئة التحقيق والادعاء العام واختصاصاتهم	1	% 16.6
4	القضاء سلطة مستقلة	1	% 16.6
5	تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح، فيما يحقق المصلحة	1	% 16.6
6	رفع المفسدة في شؤون الدولة وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية	1	% 16.6
	المجموع	6	% 100
	الرقابة على الأموال العامة وحسن استخدامها لما خصصت له		
1	الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها	1	% 20
2	الرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة	1	% 20
3	التأكد من حسن استعمال هذه الأموال والمحافظة عليها	1	% 20
4	مراقبة الأجهزة الحكومية	2	% 40
	المجموع	5	% 100
	متابعة الملك لعمل الجهات في الدولة		
1	رفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء	1	% 100

يتضح من الجدول رقم (4) مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية، وتبرز تلك المضامين بشكل واضح وبنصوص محددة في العديد من المجالات، منها: تعزيز القيم الإسلامية وقيم النزاهة ومبادئها، وفي مجال مكافحة الفساد المالي وحفظ المال العام، وفي مجال حقوق المواطنين، وفي مجال وجود السلطات والنظم الرقابية وتعاونها في الرقابة على الأموال العامة وحسن استخدامها لما خصصت له، كما يتضح حرص القيادة على متابعة عمل تلك الجهات وذلك بطلبها رفع التقارير السنوية الختامية التي تبيّن أوجه صرف ميزانيات أية جهاز حكومي، كما تبيّن تلك التقارير حسن أدائه لدوره بشكل عام.

تظهر مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في سياسة التعليم بالمملكة في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في سياسة التعليم بالمملكة

م	المضمون	التكرار	%
1	الإسلام والتصور الإسلامي وغرس العقيدة	108	% 72
2	مكارم الأخلاق والخلق	11	% 7.3
3	الولاء وتنميته والإخلاص للدين ولولي الأمر	10	% 6.6
4	روح النصح، روح البحث العلمي، الروح الإيجابية	10	% 6.6
5	النصح بين الراعي والرعية	2	% 1.3
6	تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه	1	% 0.6
7	تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء أُمته	1	% 0.6
8	يشعر بمسؤولياته لخدمة بلاده والدفاع عنها	1	% 0.6
9	غاية التعليم فهم الإسلام فهما صحيحا متكاملاً	1	% 0.6
10	تزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية والمثل العليا	1	% 0.6
11	تنمية الاتجاهات السلوكية البناءة	1	% 0.6
12	تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيًّا وثقافيا	1	% 0.6
13	تهيئة الفرد ليكون عضوًا نافعا في بناء مجتمعه	1	% 0.6
14	احترام الحقوق العامة التي كفلها الإسلام وشرع حمايتها	1	% 0.6
	المجموع	150	% 100

يتضح من الجدول رقم (5) مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وتبرز تلك المضامين ونصوص صريحة في العديد من المجالات، الحرص على غرس العقيدة والتصور الإسلامي الصحيح، والحث على مكارم الأخلاق والولاء للدين ولولي الأمر، وبث روح النصح في النشء، وتنمية الشعور الفردي بالمسؤولية ضد ما يهدد الوطن ومنه الفساد. كما حرصت سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية على غرس كثير من القيم الإسلامية والحياتية التي تسهم في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

تظهر مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في نظام هيئة الرقابة والتحقيق بالمملكة في الجدول رقم (6):

الجدول رقم (6): مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في نظام هيئة الرقابة والتحقيق

م	المضمون	التكرار	%
	وجود الأنظمة وارتباطها		
1	هيئة مستقلة ترتبط برئيس مجلس الوزراء	1	% 100
	التحقيق في الفساد المالي		
1	التحقيق في المخالفات المالية	1	% 100
	الرقابة والمتابعة للموظفين والأجهزة الحكومية والهيئات والشركات		
1	الرقابة على حسن الأداء الإداري	1	% 7.69
2	التأكد من سلامة تطبيق الجهات الحكومية للأنظمة المقرَّة	1	% 7.69
3	الرقابة على جميع الموظفين والعاملين المدنيين بكافة الجهات الحكومية	1	% 7.69
4	رقابة الوزارات والهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة وما يتبعها من منشآت قطاع خاص	1	% 7.69
5	الرقابة على جميع المؤسسات والشركات التي تساهم بها الدولة بحد أدنى	1	% 7.69
6	الرقابة على جريمة الوظيفة العامة	1	% 7.69
7	رقابة مشاريع الأشغال العامة والمشاريع الخدمية	1	% 7.69
8	متابعة حسن استخدام السيارات الحكومية	1	% 7.69
9	تفتيش دوري على المباني المستأجرة للتأكد من صلاحيتها للاستعمال وحاجة العمل	1	% 7.69
10	التنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى وتبادل المعلومات	1	% 7.69
11	فحص الشكوى والإخباريات أو ما يردها من مجلس الوزراء	1	% 7.69
12	متابعة خطط التنمية	1	% 7.69
13	متابعة تنفيذ الأوامر السامية التي تكلف بها الهيئة	1	% 7.69
	المجموع	13	% 100
	التحقيق في الفساد الإداري والمخالفات		
1	التحقيق في المخالفات الإدارية	1	% 11.1
2	التحقيق في عدم التقيد بالاعتمادات المقررة بالميزانية	1	% 11.1
3	التحقيق مع الموظف التي تكشف الهيئة مخالفته أو غيرها من الجهات الرقابية الأخرى	1	% 11.1
4	التحقيق مع الموظف الذي تطلب جهته فصله	1	% 11.1
5	التحقيق مع الموظف الذي يمتنع عن تقديم البيانات والوثائق والتسهيلات لموظف الهيئة	1	% 11.1
6	التحقيق مع الموظف الذي يتسبب في تأخير استفسارات الأجهزة الرقابية	1	% 11.1
7	التحقيق مع الموظفون المنتهية خدماتهم ومنسوب إليهم مخالفات أثناء خدمتهم	1	% 11.1
8	التحقيق فيما تنشره وسائل الإعلام عن قصور بالأجهزة الحكومية	1	% 11.1
9	الادعاء في المخالفات الإدارية	1	% 11.1
	المجموع	9	% 100

يتبين من الجدول رقم (6) مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في نظام هيئة الرقابة والتحقيق، وتبرز في مجالات عديدة وبنصوص صريحة جدا، منها مجال مكافحة الفساد المالي والإداري والتحقيق فيهما، وفي مجال حفظ المال العام، وفي مجال الرقابة والمتابعة للموظفين والأجهزة الحكومية والهيئات والشركات..إلخ، كما تضمن كل مجال مما سبق العديد من العبارات التي حرص فيها المشرّع أن تشمل كل جوانب الفساد المالي والإداري المتوقع حصولها في مؤسسات الدولة الرسمية والخاصة، الأمر الذي يمكّن تلك الأجهزة والعاملين فيها بالقيام برصد كل أنواع الفساد التي تمارس.

تظهر مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في نظام ديوان المراقبة العامة بالمملكة في الجدول رقم (7):

الجدول رقم (7): مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في نظام ديوان المراقبة العامة

م	المضمون	التكرار	%
وجود الأنظمة وارتباطها			
1	جهاز رقابي مهني متطور، يتمتع بالاستقلالية والمصداقية	1	% 100
تعزيز القيم الإسلامية وقيم النزاهة ومبادئها			
1	الإسهام في رفع كفاءة أداء الأجهزة المشمولة برقابته	1	% 20
2	المساءلة عن أي إخلال بالعمل أو رفع التقارير السنوية من الجهات	1	% 20
3	مبدأ الشفافية	1	% 20
4	ترسيخ والحوكمة	1	% 20
5	مبدأ السريّة للجهات التي يتم مراقبتها	1	% 20
	المجموع	5	% 100
مكافحة الفساد المالي ومراقبة أموال الدولة			
1	الإسهام في تحقيق الانضباط المالي	1	% 8.3
2	إحكام الرقابة المالية والحسابية على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها	1	% 8.3
3	ومراقبة كافة الأموال المنقولة والثابتة	1	% 8.3
4	حُسن استعمالها أموال الدولة فيما خصصت له والمحافظة عليها	1	% 8.3
5	رقابة أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من استخدامها لمواردها بكفاءة واقتصادية فاعلة	1	% 8.3
6	الرقابة على أداء المؤسسات الخاصة أو الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها	1	% 8.3
7	الرقابة المفاجئة	1	% 8.3
8	المساءلة لمدير الشؤون المالية الشخصية	1	% 8.3
9	المساءلة عن أي تقصير أو إهمال يترتب عليه ضياع الحقوق المالية للدولة	1	% 8.3
10	المحاسبة للمسؤول -المُقصِّر- تكون داخل إدارته	1	% 8.3
11	تحريك الدعوى العامة ضد المسؤول	1	% 8.3
12	رفع تقرير سنوي إلى جلالة الملك ومجلس الوزراء ووزارة المالية	1	% 8.3
	المجموع	12	% 100

يتضح من الجدول رقم (7) مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في نظام ديوان المراقبة العامة، في مجالات عديدة وبنصوص صريحة جدا، سواء فيما يتعلق بوجود النظام وارتباطه بغيره من النظم الفاعلة في مكافحة الفساد، أو في مجال تعزيز القيم الإسلامية عامة، وقيم النزاهة ومبادئها خاصة، كترسيخ مبدأ المساءلة والشفافية والحوكمة، تلك المبادئ التي تعمل بموجبها أرقى

الـدول والمؤسسـات الأقـل فسـادا ماليـا وإداريـا، ومـن المجـالات التـي يُعتنـى بهـا في نظـام ديـوان المراقبـة العامـة مجـال مكافحـة الفسـاد المـالي ومراقبـة الأمـوال العامـة للدولـة الثابتـة والمنقولـة وحسـن اسـتخدامها، وتأكيـد مبـدأ المحاسـبة للمسـؤول المقـصّر في أدائـه، كـما أتـاح النظـام بالرقابـة المفاجئـة لأي جهـاز حكومـي ولأي مـن مسـتوياته الإداريـة، وتُـوّج ذلـك النظـام برفـع تقريـر سـنوي إلى جلالـة الملـك ومجلـس الـوزراء ووزارة الماليـة، لاطلاعهـم عـلى سـير العمـل في ذلـك الجهـاز مـع بيـان أوجـه القـوة والخلـل مـن خـلال مناقشـة لرئيـس الجهـاز الحكومـي أمـام الجهـات المختصـة.

تظهـر مضامـين وعبـارات تعزيـز النزاهـة ومكافحـة الفسـاد في الإسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة الفسـاد وتعزيـز النزاهـة وفي نظـام الهيئـة الوطنيـة لمكافحـة الفسـاد (نزاهـة) في الجـدول رقـم (8):

الجدول رقم (8): مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة وفي نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)

م	المضمون	التكرار	%
وجود الأنظمة وارتباطها بالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد			
1	العمل على تحقيق أهداف إستراتيجية مكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها	1	% 100
تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد			
1	عبارات مكافحة الفساد	37	% 47.5
2	عبارات حماية النزاهة	26	% 33.3
3	تعزيز الشفافية	9	% 11.5
4	الصدق	1	% 1.3
5	العدالة	1	% 1.3
6	المساواة	1	% 1.3
7	المساءلة	2	% 2.5
8	تحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية	1	% 1.3
	المجموع	78	% 100
مكافحة الفساد المالي ومراقبة أموال الدولة			
1	مكافحة الفساد المالي بشتى صوره	5	% 62.5
2	التحري عن أوجه الفساد المالي في عقود الأشغال العامة والتشغيل والصيانة	2	% 25
3	إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق	1	% 12.5
	المجموع	8	% 100
مكافحة الفساد الإداري			
1	مكافحة الفساد الإداري بشتى صوره	5	% 41.6
2	التحري عن أوجه الفساد الإداري في عقود الأشغال العامة والتشغيل والصيانة	4	% 33.3
3	إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد الإداري الى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق	1	% 8.3
4	متابعة الأوامر المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين	1	% 8.3
5	رفع الأمر للملك عندما يكون الفساد ذا بعد مؤسسي	1	% 8.3
	المجموع	12	% 100

يتضح من الجدول رقم (8) مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة وفي نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، وتتبيّن تلك المضامين الصريحة والشاملة لكل أنواع الفساد المحتمل حدوثها في أجهزة الدولة العامة أو الخاصة، تتبيّن في مجالات: وجود النظام وارتباطه بغيره من نظم الدولة، وتتضح تلك المضامين ومجالات: تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، ومكافحة الفساد المالي والإداري خصوصا، ومراقبة أموال الدولة، وفي مجال تعزيز مبادئ الشفافية والصدق والعدالة والمساواة والمساءلة، وفي مجال تحصين المجتمع ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية، مما يكون له أكبر الأثر في جعل قيم النزاهة فاعلة وممارسة واقعا، الأمر الذي يسهم في مكافحة الفساد بشتى صوره.

يظهر مجموع مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي وردت في النظم الاجتماعية التي تم استعراضها في الجداول السابقة في الجدول رقم (9):

الجدول رقم (9): مجموع مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي وردت في النظم الاجتماعية التي تم استعراضها في الجداول السابقة من (4-8)

م	المضمون	التكرار	%	الترتيب
1	تعزيز القيم الإسلامية عامة	183	% 53.6	1
2	تعزيز قيم النزاهة وحمايتها	45	% 13.2	2
3	مكافحة الفساد عامة	37	% 10.8	3
4	الرقابة على حسن استخدام الأموال العامة وحسن استخدامها	19	% 5.5	4
5	الرقابة والتحقيق في الفساد الإداري والمخالفات	19	% 5.5	4
6	مكافحة الفساد المالي	18	% 5.3	6
7	مكافحة الفساد الإداري	10	% 2.9	7
8	رفع تقارير متابعة سنوية للملك	4	% 1.8	8
9	وجود النظم الاجتماعية وارتباطها بالملك	6	% 1.7	9
	المجموع	341	% 100	

* المجالات أعلاه هي مجموع للمضامين والعبارات الواردة في الجداول من (2-6)

خاتمة عامة للدراسة وأبرز نتائجها:

يتضح من الجدول رقم (9) مجموع مضامين وعبارات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والتي هي انعكاس لما اشتملت عليه بعض النظم الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية التي تعزز قيم النزاهة وتكافح الفساد، كالنظام الأساسي للحكم، والنظام التربوي الذي تمثله وثيقة سياسة التعليم بالمملكة، ونظام هيئة الرقابة والتحقيق، ونظام ديوان المراقبة العامة، والإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ونظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تلك المضامين والعبارات التي تميزت بشموليتها وصراحتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية.

ويتضح من الجدول أن المضامين والعبارات التي تسهم في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد قد وردت بتكرار يبلغ (341) مضمونا وعبارة وردت في النظم الاجتماعية التي شملها تحليل المضمون (كيفيا وكميا) في هذه الدراسة، ويعتبر هذا العدد كبيرا، الأمر الذي يعكس حرص المشرِّع بالمملكة العربية السعودية وجديّته في موضوع مكافحة الفساد بالمجتمع.

هذا وقد حصلت المضامين والعبارات التي تهتم بتعزيز القيم الإسلامية عامة على الترتيب الأول بتكرار يبلغ (183) مضمونا وعبارة، وبنسبة مئوية تبلغ (53.6 %)، يليها في المرتبة الثانية المضامين التي تعزيز قيم النزاهة وحمايتها تحديدا

بتكرار (45) مضمون وعبارة، وبنسبة مئوية (13.2 %)، وفي المرتبة الثالثة مضامين مكافحة الفساد عامة بتكرار (37) مضمونا وعبارة، وبنسبة مئوية تبلغ (10.8 %)، وجاءت في المرتبة الرابعة -والرابعة مكرر- مضامين الرقابة على الأموال العامة وحسن استخدامها، ومضامين الرقابة والتحقيق في الفساد الإداري والمخالفات بتكرار (19) مضمونا وعبارة لكل منهما، وبنسبة مئوية تبلغ (5.5 %) لكل منهما. حصلت مضامين مكافحة الفساد المالي تحديدا على المرتبة السادسة بتكرار (18) مضمونا وعبارة، وبنسبة مئوية تبلغ (5.3 %)، بينما جاءت مضامين مكافحة الفساد الإداري تحديدا في المرتبة السابعة بتكرار (10) مضمونا وعبارة، وبنسبة مئوية (2.9 %). يليها وجود النظم الاجتماعية التي تسهم في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية في المرتبة التاسعة بتكرار (6) مرات، غير أن ذلك الترتيب لا يقلل من قيمتها، وذلك لأنها تعبّر عن وجود النظم التي تحتوي على مضامين وعبارات تسهم في تعزيز النزاهة وتكافح الفساد، بل إن كل المضامين والعبارات التي سبق مناقشتها قبل هي مشتقة من تلك النظم الستة التي تكتسب قوّتها من ارتباطها مباشرة بجلالة الملك.

بخصوص إجابة تساؤل الدراسة السادس: ما مدى حرص قيادة المملكة العربية السعودية على متابعة تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد بالمجتمع ؟

تبين حرص القيادة بالمملكة ممثلة بخادم الحرمين رئيس مجلس الوزراء في طلب رفع تقارير متابعة سنوية ترفعها الأنظمة والجهات الحكومية عن ميزانياتها ومنجزاتها خلال العام، ليتم مناقشة المسؤولين عن تلك الهيئات عن تفاصيلها الدقيقة، المشتملة على نقاط القوة ونقاط الضعف.

ومجمل الوارد في الجدول رقم (9) وفيما قبله من جداول (4-8) من مضامين تسهم في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مجالات اختصاص كل هيئة أو جهاز حكومي لتوضح متانة النظام التشريعي والتنفيذي والتربوي في وضع السياسات والتشريعات والأنظمة الكفيلة بمحاربة الفساد بكل أشكاله وصوره في المجتمع، خاصة الإداري والمالي منه.

توصيات الدراسة:

أظهرت الدراسة من خلال التّحليليْن (الكيفي والكمي) العديد من النتائج التي تبيّن قوة النظم الاجتماعية التي تحليلها وشموليتها في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، بدءًا من النظام الأساسي للحكم، وانتهاء بالنظام التربوي، كما أظهرت الدراسة جانبا قويا آخر؛ هو وجود العديد من الأجهزة الرسمية كل منها يختص بمكافحة نوع من الفساد إن كان ماليا أو إداريا أو غيره، بالرغم من بعض التداخل في الاختصاصات بين تلك الأجهزة.

ولتحقيق مزيد من النجاح في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد بالمجتمع، أفرادا ومؤسسات فالدراسة توصي بالتالي:

1. بأن تهتم جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية بقضية تنمية الوازع الديني في قلوب أفراد المجتمع ونفوسهم بمختلف مستوياتهم؛ توفيرا للرادع الذاتي عن ممارسة الفساد، ويكون بالبيان الدائم في كل مناسبة حرمة الفساد شرعا، وبيان خطره على المجتمع وعلى تنميته وتماسكه.
2. نشر قيم النزاهة كالصدق والأمانة والشفافية في المعاملات والإجراءات والكشف عن جميع الأنشطة بالتقارير الدقيقة حتى تزداد ثقة الناس بالمؤسسات وتعتمد عليها.
3. تأكيد مبدأ المساءلة لأي مسؤول مهما كان مستواه الوظيفي، خاصة عندما يُسِيء استخدام السّلطة الموكلة إليه لتحقيق مكاسب خاصة.
4. تشجيع أفراد المجتمع -خاصة الموظفين- على الإبلاغ عن أي ممارسة فاسدة في إداراتهم، وتوفير الحماية الكاملة لهم، وضمان السرية لبلاغاتهم.
5. الرفع من مستوى الأجهزة الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد -مهارة وعددا- وإعطائهم كامل الصلاحية لممارسة مهام عملهم، ومحاسبة من يعمل على تعطيلهم، أو إخفاء البيانات عنهم.
6. تفعيل النظام التربوي بعملياته المتعددة -تنشئة وتربية وتعليم- ومؤسساته المختلفة، حيث تكون هناك سياسة واضحة لتعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، تبدأ من الأسرة فالحي

فالمسجد فالمدرسة فالإعلام، وألا يكون هناك نوع من التعارض بينها، أو التراخي في الأدوار المحددة لكل مؤسسة منها.

7. الاهتمام بإشباع حاجات الموظفين العموميين، وتفعيل المتابعة لهم، وأن يمارسوا الشفافية في أنشطتهم، لضمان تقليل مناطق الغموض أو اللايقين التي يمارس الفاسدون فسادهم من خلالها.
8. توعية المجتمع بضرورة محاربة بعض التقاليد والعادات (القَبَليّة أو العائِليّة..) التي يُلْزَم البعضُ بها بعضَ الموظفين ليتجاوزوا النظام بممارسات فاسدة باسم المساعدة أو الواجب.. إلخ.
9. تخفيف الصرامة المفتعلة للبيروقراطية بحيث لا تدفع بعض المراجعين والمستفيدين إلى الالتفاف على النظام وتقديم رشًى من أجل إنجاز معاملة هي من حق المستفيد بلا منّ من أحد.
10. توعية أفراد المجتمع بأنواع الفساد وممارساته المتعددة، وأحاطتهم دوما بحقوقهم، وبواجبات المسؤولين.
11. مراجعة الأنظمة واللوائح والإجراءات وتحديثها في المؤسسات المختصة بمكافحة الفساد، لتواكب التطور السريع والابتكار في ممارسات الفساد وأشكاله.
12. توصي الدراسة بقيام دراسات أخرى حول موضوع تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد بالمجتمع من زوايا (اجتماعية ونفسية واقتصادية..إلخ).

شكر وتقدير:

يسر الباحث أن يتقدم بالشكر الجزيل لجامعة الملك فيصل ممثلة في عمادة البحث العلمي بجامعة الملك فيصل على دعمها المادي والمعنوي في تمويل هذا المشروع رقم (171009).

المراجع:

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري. د.ت. لسان العرب. بدون رقم الطبعة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

إسماعيل، زكي محمد. 1982م. الأنثروبولوجيا والفكر الإنساني. بدون رقم الطبعة، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية.

حسن، سمير عبدالله. 2003م. النظام الاجتماعي من منظور بنائي وظيفي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، سوريا، مجلد19، عدد1، ص ص 303-328.

خريبش، عبد القادر. 2011م. التحليل الإستراتيجي عند ميشال كروزيي. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، مجلد27، عدد1-2، ص ص 573-578.

الخشاب، أحمد. 1981م. التفكير الاجتماعي. بدون رقم الطبعة، دار النهضة، بيروت، لبنان.

الدستور الأردني. تاريخ الاسترجاع 24-12-2016م. على الرابط الإلكتروني:- http://bit.ly/2sgQaR1

ديوان المراقبة العامة. 1391هـ. نظام ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية. تاريخ الاسترجاع 24-12-2016م. على الرابط الإلكتروني:- http://bit.ly/2rOu72F

زويلف، مهدي حسن، والعضايلة، علي محمد. 1996م. إدارة المنظمة نظريات وسلوك. الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمّان، الأردن.

سعيدي، وصاف. 2005م. الفساد الاقتصادي في البلدان النامية الأسباب والآثار وآليات المعالجة. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 338.

العرابي، حكمت. 1991م. النظريات المعاصرة في علم الاجتماع. الطبعة الأولى، مطابع الفرزدق، الرياض، المملكة العربية السعودية.

العساف، صالح حمد. 1989م. المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الطبعة الأولى، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الغامدي، حمدان. د.ت. مفهوم نظام التعليم والعوامل المؤثرة فيه. تاريخ الاسترجاع: 24-12-2016م. نشر بموقع: http://bit.ly/2saAMEO

غيث، محمد عاطف. 1990م. قاموس علم الاجتماع. بدون رقم الطبعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

لطفي، طلعت. د.ت. مدخل إلى علم الاجتماع. بدون رقم الطبعة، مكتبة غريب، القاهرة، مصر.

مرسي، محمد. 1995م. التربية ومشكلات المجتمع في دول الخليج العربية. بدون رقم الطبعة، دار الإبداع الثقافي للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

موقع الدرر السنية. د.ت. معنى النَّزَاهَة لغةً واصطلاحًا. تاريخ الاسترجاع 24-12-2016م. على الرابط الإلكتروني:- http//:www.dorar.net/enc/akhlaq1434/

ناصر، إبراهيم. 2004م. التنشئة الاجتماعية. الطبعة الأولى، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

هلال. محمد. 2007م. مهارات مقاومة ومواجهة الفساد. بدون رقم الطبعة، مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

هندي، عثمان، وعبد الله، نادية. 2006م. المدخل إلى علم الاجتماع. الطبعة الثانية، مكتبة الرشد، بيروت، لبنان.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. 1412هـ. النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية. تاريخ الاسترجاع 24-12-2016م. على الرابط الإلكتروني:- http://bit.ly/2r7pY78

هيئة الرقابة والتحقيق. 1391هـ. نظام هيئة الرقابة والتحقيق بالمملكة العربية السعودية. تاريخ الاسترجاع 24-12-2016م. على الرابط الإلكتروني:- http://bit.ly/2t8DqYW

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» (أ). د.ت. التأسيس. تاريخ الاسترجاع 24-12-2016م. على الرابط الإلكتروني:- http://bit.ly/2t8odaq

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» (ب). د.ت. عن الهيئة. تاريخ الاسترجاع 24-12-2016م. على الرابط الإلكتروني:- http://bit.ly/2reirrq

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة». 1428هـ. الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة. تاريخ الاسترجاع 24-12-2016م. على الرابط الإلكتروني:- http://bit.ly/2rO8Dmi

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة». 1435هـ. تقرير أداء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «1432-1435هـ». تاريخ الاسترجاع 10-5-2017م. على الرابط الإلكتروني:- http://bit.ly/2rebN4r

وزارة التربية والتعليم. 1995م. وثيقة سياسة التعليم في المملكة. الطبعة الرابعة، الأمانة العامة، اللجنة العليا لسياسة التعليم، المملكة العربية السعودية.

Merton, Robert. 1968. Social Theory and Social Structure. The Free Press, New

The Role of Social Systems in Supporting Integrity and Combating Corruption A Social Analytical Study

Fahd Bin Abdulrahman Al- Khorayef

Department of Social Studies, College of Arts, King Faisal University
Al-Ahsa, Kingdom of Saudi Arabia

ABSTRACT

Corruption is a threatening phenomenon that threatens countries, communities' development, and their future generations. In order to combat corruption, governments and their agencies speared efforts to define corruption, its types, and indicators.

The importance of this study lies in illustrating the power of the Kingdom social systems, and providing sociological theory viewpoint that explains the existence of corruption in the society and its institutions.

This study seeks to define corruption concepts and analyze some of the social systems to indicate their effectiveness in promoting integrity values and combat corruption.

The study relied on content analysis approach. A form was designed for content analysis of studied units, represented by some Kingdom social systems: Basic Law in Saudi Arabia, Control and Investigation Board, National Anti-Corruption Commission, and education policy.

The most significant results of the study reveals the existence of numerous social systems responsible for promoting integrity values and combating corruption. Their contents were strong and effective, as they identified corruption types, its gradual combating mechanisms; rising awareness, surveillance, and investigation; besides coordination between responsible systems and direct follow-up of the Acting Prime Minister, His Majesty the King.

The prominent recommendations are the urge for developing community religious deterrent to achieve self-restraining. In addition, the dissemination of integrity values such as the faithfulness, transparency, and accountability to become a social culture. Improving the supervising agencies qualification and number, in addition to granting them full authority to perform their functions is a needed task.

Keywords: Accountability, Combating Corruption, Educational System, Social Systems, Supporting Integrity, Transparency.